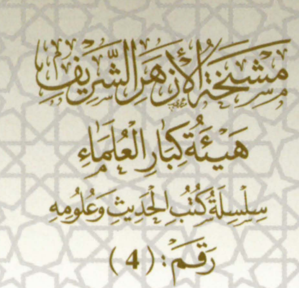




إرشاد القاري إلى النص الراجح

لحديث: «ويح عمار» من صحيح البخاري
وأثر ذلك في تحقيق معنى الحديث وفقهه



بقلم
أحمد معبد عبد الكريم
عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف

الحكماء للنشر
Alhokama Publishing


إرشاد القاري إلى النص الراجح
لحديث: «ويح عمار» من صحيح البخاري
وأثر ذلك في تحقيق معنى الحديث وفقهه



مشيخة الأزهر الشريف

هيئة كبار العلماء

سلسلة كتب الحديث وعلومه

رقم: (4)

إرشاد القاري إلى النص الراجح

لحديث: «ويح عمار» من صحيح البخاري

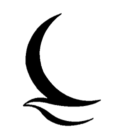
وأثر ذلك في تحقيق معنى الحديث وفقهه

بقلم

أحمد معبد عبد الكريم

عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف





الإمارات العربية المتحدة
ص.ب ٧٦٩٥٦٤ أبوظبي
هاتف: 777 73 30 2 971+
فاكس: 054 12 44 2 971+
البريد الإلكتروني: info@muslim-elders.com
الموقع الإلكتروني: www@muslim-elders.com

فِهرست الهيئَة المصريَّة العامَّة
لدار الكُتُب والوثائق القوميَّة:
عبدالكريم، أحمد معبد
إرشاد القارئ إلى النص الراجح
ط -2 القاهرة: دار القدس العربي،
1440هـ/ 2019م.
ص ؛ 15 × 22 سم.
عدد الصفحات: 104
1 - الحديث النبوي 2 - علوم الحديث
3 - الفكر الإسلامي 4 - العنوان

رقم الإيـــداع: 2586 / 2019
الترقيم الدولي: 978-977-6601-60-4

الطبعة الثانية
1440هـ/ 2019م.

صورة الغلاف الخارجي: منظرٌ للجامع الأزهر الشريف
بريشة المستشرق الفرنسي بريس دافين
Prisse d'Avennes, (1807 – 1879).

مُتعَهِّد الطبع:
دار القدس العربي ، القاهرة
البريد الإلكتروني: dar.quds@gmail.com

تصميم الغلاف: Media Pictures Adv.
وائل حسن – هاتف: 1113354001 20+
البريد الإلكتروني: wael.hasan86@gmail.com

الصَّفُّ الطِّباعِيُّ والتنسيق: ناصر محمد يحيى
المراجعة والتدقيق: د. محمد أحمد معبد

مكتب إحياء التراث الإسلامي
بمشيخة الأزهر الشريف

(يُباعُ هذا الكِتابُ بسِعر التَّـكلُفة وعائدُه مُخصَّصٌ لطباعةِ كُتُبِ التراث الإسلامي)

الفِهرِسُ الإِجمَاليُّ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مُقدِّمةٌ

الحمدُ للَّهِ ربِّ العالمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على أَشرفِ المُرسَلينَ، وخاتمِ النَّبِيِّينَ، سيِّدِنا محمدٍ وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ أَجمعينَ.

وبعدُ:

فهذه دِراسةٌ حَديثيَّةٌ لتحقيقِ الأَقوالِ، مع بيانِ الرَّاجحِ في لَفظِ رِوايةِ حَديثِ أبي سَعيدٍ الخُدريِّ في فضلِ عمَّارِ بنِ ياسرٍ رضي اللَّهُ عنهما في «صَحيحِ البخاريِّ»، وذلك لمَا حدَثَ مِن اختلافِ نُسَخِ «صَحيحِ البخاريِّ» في لفظِ هذه الرِّوايةِ، وما تَبعَ ذلك من اختلافِ شُرَّاحِ الحديثِ في بعضِ ما يؤخَذُ منه مِنَ الأحكامِ.

ولم أجِد مَن اعتنَى بتحقيقِ تلك الأقوالِ وبيانِ الرَّاجحِ منها بأدلَّتِه مع الجوابِ عمَّا يخالفُه، على النَّحوِ الذي أُقدِّمُه في مباحثِ هذه الدِّراسةِ، وقد سمَّيتُها: «إرشاد القَاري إلى النصِّ الرَّاجحِ لحديثِ: «**وَيحَ عمَّارٍ...**» في صَحيحِ البخاريِّ، وأَثرِ ذلك في تحقيقِ معنى الحديثِ وفِقهِه» وقد رتَّبتُه في ستَّةِ مباحثَ، سائلًا اللَّهَ تعالى أن ينفَعَ به، إنَّه سَميعٌ مجيبٌ.
والحمدُ للَّهِ ربِّ العالمينَ.

أ.د/ أحمد معبد عبد الكريم

المبحثُ الأوَّلُ

عنايةُ الإمامِ البخاريِّ بمُؤلَّفاتِه، ولاسيَّما كتابُه «الجامِعُ الصَّحيحُ»

مِن المعلومِ لدَى العُلماءِ المُختصِّينَ بعُلومِ السُّنةِ المُطهَّرةِ أنَّ الإمامَ البخاريَّ قد اعتَنَى بإعدادِ مؤلَّفاتِه عمومًا عنايةً فائقةً، حتى جاءَ عنه قولُه: «صنَّفتُ جميعَ كُتبي ثلاثَ مرَّاتٍ»[1].

وعلى ضَوءِ ما عُرِفَ مِن سِيرتِه العِلميَّةِ يُمكِنُ توجيهُ ذلك بأنَّه كان في مرَّةٍ يجمعُ مادَّةَ الكتابِ العِلميَّةَ، وفي مرَّةٍ يصوغُها على شكلِ مُسودَّةٍ، وفي مرَّةٍ ثالثةٍ يهذِّبُها ويُبيِّضُها[2].

وكان في ذُروةِ عنايةِ البخاريِّ عنايتُه بتأليفِ جامعِه

---

(١) «السِّير»: ١٢/ ٤٠٣، و«هَدي الساري»: ٤٨٥، ٤٨٧، و«تغليق التعليق»: ٥/ ٤١٨.

(٢) ينظر: «تاريخ بغداد»: ٢/ ٨، ١٤، و«تهذيب الكمال»: ٢٤/ ٤٢٢، ٤٤٧، ٤٤٨، و«السِّير»: ١٢/ ٤٠٤، ٤٥١، و«هَدي الساري»: ٤٨٩.

الصَّحيحِ، ومُراعاةِ الصِّحَّةِ عمومًا فيما أودَعَه فيه؛ فقد جاءَ عنه قولُه: «صنَّفتُ كتابَ الجامعِ، وما أَدخَلتُ فيه حَديثًا إلَّا بعدَما استَخَرتُ اللَّهَ تعالى، وصَلَّيتُ رَكعتينِ، وتيقَّنتُ صِحَّتَه»[١].

وقالَ أيضًا: «ما أَدخَلتُ في كتابي الجامعِ إلَّا ما صَحَّ، وتركتُ من الصِّحاحِ لحالِ الطُّولِ»[٢]

وفي لفظٍ: «لم أُخرجْ في هذا الكتابِ إلَّا صَحيحًا، وما تَرَكتُ من الصِّحاحِ أكثرَ»[٣].

وقالَ أيضًا: «صنَّفتُ كتابي «الصِّحاحَ» لسِتَّ عشرةَ سنةً، خرَّجتُه مِن ستمائةِ ألفِ حديثٍ، وجعلتُه حُجَّةً فيما بيني وبينَ اللَّهِ تعالى»[٤].

---

(١) «شرح النووي لصحيح البخاري»: ٧، ٨، و«هَدي الساري»: ٤٨٩، و«تغليق التعليق»: ٥/ ٤٢١.

(٢) «التعديل والتجريح» للباجي: ١/ ٣٠٩، ٣١٠، و«شرح النووي للبخاري»: ٧، و«تهذيب الكمال»: ٢٤/ ٤٤٢، و«السِّير»: ١٢/ ٤٠٢.

(٣) «هَدي السَّاري»: ٧، و«تغليق التعليق»: ٥/ ٤٢٦.

(٤) «تاريخ بغداد»: ٢/ ١٤، و«شرح النووي للبخاري»: ٧، و«تهذيب الكمال»: ٢٤/ ٤٤٩، و«هَدي السَّاري»: ٤٨٩.

فمِن ذلك وغيرِه يتَّضحُ أنَّه كان ينتَقي تلكَ الأحاديثَ التي أودَعَها في صَحيحِه ويختارُها بعنايةٍ مِن بينِ آلافِ الأحاديثِ التي تحمَّلَها عن شُيوخِه في رِحلتِه الواسِعةِ بينَ مَواطِنِ الرِّوايةِ في رُبوعِ العالَمِ الإسلاميِّ في عصرِه، شرقًا وغَربًا، واستغرَقَ في مراحِلِ تأليفِه تلك السَّنواتِ الطِّوالِ، انتقاءً وجمعًا وتسويدًا وتبييضًا، واضعًا نُصْبَ عَينَيهِ توفيرَ شرطِ الصِّحَّةِ فيما يودِعُه فيه[١].

وقد ظهَرَ لمَن مارَسَ صَحيحَ البخاريِّ ممارسَةً تفصيليَّةً فاحِصةً -وهو الحافظُ ابنُ حجرٍ العَسقلانيِّ- أنَّ الصِّحَّةَ التي وصَفَ البخاريُّ بها أحاديثَ جامعِه -كما تقدَّمَ- تشمَلُ ما هو صَحيحٌ لذاتِه وما هو صَحيحٌ لما يَعضُدُه، وهو المُسمَّى بـ: الصَّحيحِ لغيرِه[٢].

---

(١) يُنظَر تأييدُ ذلك في: «تغليق التعليق»: ٥/ ٣٨٨، ٣٨٩، و«هَدي السَّاري»: ٤٥٢، و«شرح النووي للبخاري»: ٧، و«شرحه لمُسلم»: ١/ ٣٣، و«الجمع بين الصَّحيحين» للحُمَيدي: ١/ ٧٣، ٧٤، و«السِّير»: ١٢/ ٤٠٧، ٤١٤.

(٢) يُنظر: «نُكت الحافظ ابن حجر على علوم الحديث لابن الصَّلاح»: ١/ ٤١٧، ٤١٩، و«هَدي السَّاري»: الفصل التَّاسع: ٣٨٤، وما بعدها.

ثمَّ إنَّ البخاريَّ لم يكتَفِ بنظَرِه واجتهادِه وحدَه في الانتقاءِ والتَّصحيحِ، بل أرادَ زيادةَ التثبُّتِ والاطمِئنانِ؛ فعرَضَ صَحيحَه على صَفوةٍ من نُقَّادِ عصرِه، وهم: الإمامُ أحمدُ بنُ حَنبلٍ، ويحيَى بنُ مَعينٍ، وعليُّ بنُ المَدِينيِّ، فاستحسَنوه، وشَهِدوا له بالصِّحَّةِ إلَّا في أربعةِ أحاديثَ، قالَ العُقَيليُّ: والقولُ فيها قولُ البخاريِّ، وهي صَحيحةٌ[1].



(١) «هَدي السَّاري»: ٧، ٤٨٩.

المبحثُ الثَّاني

مِن عنايةِ الأمَّةِ بصَحيحِ البخاريِّ وتلقِّيها له بالقَبولِ

لهذا لم يكُن غَريبًا أن يُعتبرَ هذا الكتابُ أصحَّ كتابٍ بعدَ كتابِ اللَّهِ تعالى، وأن نجدَ طُلَّابَ علومِ السُّنَّةِ المطهَّرةِ وجمهورَ الأمةِ الإسلاميةِ بأَسْرِها يحرِصون أبلَغَ الحرصِ على سماعِ هذا الصَّحيحِ من مؤلِّفِه، ثمَّ ممَّن سمِعَه منه، ويكتبُونَه مِن أَصلِه، ثمَّ ممَّا تفرَّعَ مِنه مِن النُّسَخِ المُعتبَرةِ، ويتداوَلونَه هكذا جيلًا عن جيلٍ، مع الاتِّفاقِ علَى تلقِّيه بالقَبولِ، تعلُّمًا وتعليمًا، وحُجَّةً ودَليلًا.

فقد قالَ الإمامُ النَّوويُّ رحمَه اللَّهُ: «هو أوَّلُ كتابٍ صُنِّفَ في الحديثِ الصَّحيحِ المُجرَّدِ، واتفقَ العُلماءُ على أنَّ أصَحَّ الكتبِ المُصنَّفةِ: صَحيحا البخاريِّ ومُسلمٍ، واتَّفَقَ الجمهورُ على أنَّ صَحيحَ البخاريِّ أصحُّهما صَحيحًا، وأكثرُهما فوائدَ».

ثمَّ قالَ: «واعلَم أنَّ الأمَّةَ اجتمَعَت على صِحَّةِ هذينِ

الكتابينِ، ومعنَى هذا: أنَّه يجِبُ العَملُ بأحاديثِهما»[١].

وذكَرَ الإمامُ محمدُ بنُ فتوحٍ الحُميديُّ نحوَ ذلكَ[٢]

وذكَرَ الحافظُ ابنُ حَجرٍ إطباقَ جمهورِ الأئمَّةِ علَى تسميةِ الكتابينِ بالصَّحيحينِ، ونَقَلَ نحوَه عنِ الإمامِ ابنِ دَقيقِ العيدِ[٣].

وجاءَ عن محمدِ بن يوسفَ الفِرَبْريِّ -أشهرُ مَن روَى صَحيحَ البخاريِّ- قالَ: «سمِعَ كتابَ الصَّحيحِ لمحمدِ بنِ إسماعيلَ تسعونَ ألفَ رجلٍ، فما بقِيَ أحَدٌ يُروَى عنه غيري»[٤]

وقد ذكَرَ الفِرَبْريُّ هذا بحَسبِ علمِه هو، ولكن بقِيَ بعدَ وفاتِه بعضُ مَن روَى الصَّحيحَ عن الإمامِ البخاريِّ، كما سيأتي[٥]

---

(١) «شرح النووي لصحيح البخاري»: ٧، و«تغليق التعليق»: ٥/ ٤٢٤.

(٢) «الجمع بين الصَّحيحين» للحُميدي: ١/ ٧٣، ٧٤.

(٣) «هَدي الساري»: ٣٨٤، و«الاقتراح» لابن دقيقِ العيد: ٣٢٦، ٣٢٧.

(٤) «تاريخ بغداد»: ٢/ ٩، و«شرح النووي للبخاري»: ٤، ٧، و«إفادة النَّصيح» لابن رشيد: ١٨، و«السِّير»: ١٢/ ٣٩٨، و«التَّقييد» لابن نُقطةَ: ١/ ١٣١ وتحرَّف فيه «تسعون» إلى «سبعون».

(٥) وينظر: «هَدي السَّاري»: ٤٩١، و«تغليق التعليق»: ٥/ ٤٣٦.

وقد عُرِفَ من المسيرةِ العِلميةِ للإمامِ البخاريِّ أنَّه كانَ يعقِدُ مجالسَ حافلةً لإملاءِ الحديثِ، ويُكتبُ فيها عنه، حتى كانَ له في بغدادَ وحدَها ثلاثةٌ من المُستَملينَ، وكان يجتمِعُ في مجلسِه للإملاءِ آلافٌ كثيرةٌ[١].

وفي آخرِ مرَّةٍ قَدِمَ فيها البخاريُّ بغدادَ أَملَى مجالسَ من صَحيحِه، وكان ممَّن سمِعَها منه: القاضي حُسينُ بنُ إسماعيلَ المَحامِليُّ، مِن مشاهيرِ رُواةِ الصَّحيحِ عن البخاريِّ، وآخرُ مَن حدَّثَ عنه ببغدادَ موتًا[٢].

ولهذا، فإنَّ الصَّحيحَ قد تَواترَ نقلُه عن البخاريِّ سماعًا وقِراءةً، جيلًا بعدَ جيلٍ، في مختلِفِ الأَقطارِ، وثبَتَ نقلُه كتابةً من نُسخَتِه الأصليَّةِ الخاصَّةِ التي كانت تحتَ يدِ أشهرِ تلاميذِه، وهو الفِرَبْريُّ، كما سيأتي.

---

(١) «تاريخ بغداد»: ٢/ ٥، ١٥، ١٦، ٢٠، و«تهذيب الكمال»: ٢٤/ ٤٥٢، و«السِّير»: ١٢/ ٤٣٣، و«هَدي السَّاري»: ٤٨٥.

(٢) «تاريخ بغداد»: ٢/ ٥، و«تهذيب الكمال»: ٢٤/ ٤٣٤، و«تغليق التعليق»: ٥/ ٤٣٥، ٤٣٦، و«فتح الباري»: ١/ ٥.

قالَ الإمامُ النَّوويُّ: «اعلَم أنَّ صَحيحَ البخاريِّ رَحِمَهُ اللهُ مُتواترٌ عنه، واشتُهِرَ عنه مِن روايةِ الفِرَبْريِّ»، ثمَّ قالَ: «ورَوَاه عن الفِرَبْريِّ خلائقُ»، وذكَرَ منهم جماعةً، ثمَّ قالَ: «وآخرونَ، ثمَّ رواهُ عن كلِّ واحدٍ مِن هؤلاءِ جماعاتٌ».

ثمَّ قالَ: «واشتُهِرَ في بلادِنا -يعنِي: الشَّامَ- عن أبي الوَقتِ، عن الدَّاوُدِيِّ، عن الحَمُّوييِّ، عن الفِرَبْريِّ، عن البخاريِّ»[(١)].

وقالَ ابنُ رُشيدٍ -بعد ذِكرِه أهميَّةَ روايةِ الفِرَبْريِّ: «ثمَّ تَواتَرَ الكتابُ عن الفِرَبْريِّ، بل زادَ، حتى كأنَّما عنَاه القائِلُ:

تَواتَرَ حتَّى لَم يَدَعْ لي رِيبَةً
وَلَم يكُ عَمَّا خَبَّروا مُتعَقَّبُ

فتطوَّقَ به المسلمونَ، وانعقَدَ الإجماعُ عليه، فلَزِمتِ الحُجَّةُ، ووَضَحَتِ المحَجَّةُ، والحمدُ للَّهِ»[(٢)].

❁ ❁ ❁

---

(١) «شرح النووي لصحيح البخاري»: ٤.

(٢) «إفادة النَّصيح» لابن رُشيدٍ: ١٩.

المبحَثُ الثَّالثُ

رواياتُ الصَّحيحِ عن البخاريِّ
وسببُ اختلافِ النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ والمطبوعَةِ

ومِن آلافِ الذين سَمِعوا صَحيحَ البخاريِّ منه، وحصَلَ بمَجموعِهم تَواترُ نقْلِه عنه، كما تقدَّمَ، اشتُهرَ برِوايتِه وإسماعِه لمَن بعدَهم جماعةٌ، منهم:

١- **إبراهيمُ بنُ مَعْقِلٍ النَّسفِيُّ، أبو إسحاقَ**، وقد فاتَه سَماعُ قَدرِ ثلاثمائةِ حديثٍ مِن أواخِرِ الجامعِ، وأجازَه البخاريُّ بها، فكانَ يَرويها عنه بالإجازةِ[(١)(٢)].

---

(١) «تهذيب الكمال»: ٢٤/ ٤٣٤، و«التغليق»: ٥/ ٤٣٥، و«تذكرة الحفَّاظ»: ٢/ ٦٨٦.

(٢) «إفادة النصيح» لابن رُشيدٍ: ١٩، و«نُكَت ابن حجَر على ابنِ الصَّلاح والعِراقي»: ١/ ٢٩٤، ٢٩٥.

٢- **الحُسينُ بنُ إسماعيلَ المَحامِليُّ**، وهو آخرُ مَن حدَّثَ عن البخاريِّ ببغدادَ موتًا، كما أَسلفتُ[١]، وكان سماعُه مِن البخاريِّ لبعضِ الصَّحيحِ فقط في آخرِ مرَّةٍ قَدِمَ البخاريُّ فيها بغدادَ[٢].

٣- **حمَّادُ بنُ شاكِرٍ الورَّاقُ، النَّسفيُّ، أبو محمَّدٍ**، وكان له نُسخَةُ أصلٍ كامِلَةٌ من صَحيحِ البخاريِّ، ولكنَّ سماعَه للصَّحيحِ مِن البخاريِّ ينقُصُ نحوَ مائتَي حديثٍ مِن أواخرِه عمَّا في روايةِ الفِرَبْريِّ الآتي ذِكرُه؛ فيَروي حمَّادٌ هذا العَددَ عن البخاريِّ بالإجازةِ مِنَ البخاريِّ، وبذلك كان يُحدِّثُ بالصَّحيحِ كاملًا[٣].

٤- **طاهِرُ بنُ محمَّدِ بنِ مَخْلَدٍ النَّسفيُّ**[٤].

٥- **منصورُ بنُ محمَّدِ بنِ عليٍّ البَزدَويُّ، أبو طَلحةَ**، وهو

---

(١) ينظر: «تهذيب الكمال»: ٤/ ٤٣٤، و«تاريخ بغداد»: ٢/ ٥، و«فتح الباري»: ١/ ٥.

(٢) «فتح الباري» لابن حجر: ١/ ٥.

(٣) «التقييد» لابن نُقطةَ: ١/ ٣١٤، ٢/ ٢٥٨، و«السِّير»: ١٢/ ٣٩٨، و«نُكَت ابن حجر على ابن الصَّلاح والعِراقي»: ١/ ٢٩٤- ٢٩٦.

(٤) «السِّير»: ١٢/ ٣٩٨.

آخرُ مَن كانَ يَروِي الصَّحيحَ عن البخاريِّ موتًا، عَدا المَحامِليِّ السَّابقَ ذِكرُه.

وذكَرَ ابنُ نُقطَةَ أنَّ مِنَ العلماءِ مَن كانوا يُضعِّفون روايتَه للصَّحيحِ بالسَّماعِ فقط، وذلك مِن جِهةِ أنَّه كان صَغيرًا حين سَمِعَه مِنَ البخاريِّ، لكنَّه مع ذلك قد سمِعَ منه أهلُ بلَدِه، وكانت الرِّحلةُ إليه في أيامِه، وكان يَروِي الصَّحيحَ كلَّه، ويُعوِّلُ في رِوايتِه على أصلِ حمَّادِ بنِ شاكرٍ - أحدِ رواةِ الصَّحيحِ أيضًا عن البخاريِّ، كما تقدَّمَ[١].

٦- **محمَّدُ بنُ يوسفَ بنِ مَطَرٍ الفِرَبْريُّ**، وهو أشهرُ مَن روَى الصَّحيحَ عن البخاريِّ، وتتميَّزُ رِوايتُه عن غيرِها بأنَّه سَمِعَ الصَّحيحَ كاملًا مِنَ البخاريِّ، وتَعدَّدَ سماعُه له، فقد جاءَ في ترجمتِه ما يدُلُّ على سماعِه الصَّحيحَ مِنَ البخاريِّ ثلاثَ مرَّاتٍ: إحداها في بلَدِه «فِرَبْر» سنةَ ٢٤٨هـ، وسنةَ ٢٥٤هـ، وسنةَ ٢٥٥هـ، وبذلك يكونُ سماعُه هذا -الأخيرُ- مُقارِبًا جِدًّا لتاريخِ وفاةِ الإمامِ

(١) يُنظر في تأييدِ ما ذكَرتُ بشأنِ رِوايةِ البزدَويِّ هذا: «التقييد»: ٢/ ٢٥٨، ٢٥٩، و«تهذيب الكمال»: ٢٤/ ٤٢٦، و«السِّير»: ١٢/ ٣٩٨، و«تغليق التعليق»: ٥/ ٤٣٥.

البخاريِّ في آخرِ رمضانَ سنةَ ٢٥٦هـ[١]، وعلَيه: يكونُ الثَّابتُ في روايتِه هو أقربَ ما استقرَّ عليه البخاريُّ في صَحيحِه.

ولهذا اشتَهَرَت روايةُ الفِرَبْريِّ هذه في عامَّةِ الأقطارِ الإسلاميَّةِ، وحرَصَ علَى تلقِّيها القاصِي والدَّاني.

قالَ ابنُ رُشيدٍ -المتوفَّى سنة ٧٢١هـ، وشيخُ محدِّثي الأندلسِ في وقتِه[٢]-: والطَّريقُ المعروفُ اليومَ إلى البخاريِّ في مَشارِقِ الأرضِ ومَغارِبِها باتِّصالِ السَّماعِ: طَريقُ الفِرَبْريِّ، وعلى روايتِه اعتمَدَ النَّاسُ؛ لكمالِها وقُربِها وشُهرةِ رِجالِها[٣].

وقال الحافظُ ابنُ حجَرٍ عن روايةِ الفِرَبْريِّ هذه: «ورِوايتُه للصَّحيحِ أتَمُّ الرِّواياتِ»[٤]، وذكَرَ أنَّها هي التي اتَّصَلَت بالسَّماعِ في عَصرِه وما قبلَه[٥].

---

(١) يُنظر: «التقييد» لابن نُقطةَ: ١/ ١٣٢، و«إفادة النصيح» لابن رشيدٍ: ١٦، ١٧ هامش، و«تهذيب الكمال»: ٢٤/ ٤٣٦، ٤٦٧.

(٢) يُنظر في التَّعريفِ به: «الدِّيباجُ المُذهبُ» لابن فرحون: ٢/ ٢٩٧، و«ذيل تذكرة الحفَّاظ» لابن فهدٍ: ٩٧.

(٣) «إفادة النصيح» لابن رشيدٍ: ١٨، ١٩.

(٤) «تغليق التعليق»: ٥/ ٤٣٥.

(٥) «هَدي الساري»: ٤٩١، ٤٩٢.

وقد بلَغَت عنايتُه بالصَّحيحِ أنَّه كتَبَ نُسخَتَه منه بخَطِّه، فكانَ من العُلماءِ مَن يُقابِلُ نُسخَتَه بها للتَّوثيقِ[1].

كما تميَّزَ الفِرَبْريُّ أيضًا بميزةٍ أُخرَى، وهي أنَّه كان لدَيه نُسخَةُ الإمامِ البخاريِّ الخاصَّةِ مِن الصَّحيحِ، فلعلَّه نقَلَ نُسخَتَه السَّابقَ ذِكرُها عنها، خاصَّةً وقد عُرِفَ أنَّه مكَّنَ عَددًا ممَّن روَى عنه الصَّحيحَ مِن تلك النُّسخَةِ الأصليَّةِ، فنقَلُوا عنها نُسَخَهم.

قال ابنُ رُشيدٍ عَقِبَ إشادَتِه السَّابقةِ بروايةِ الفِرَبْريِّ: «وكان عندَه أصلُ البخاريِّ، ومنه نقَلَ أَصحابُ الفِرَبْريِّ، فكان ذلك حُجَّةً له عاضِدةً، وبصِدقِه شاهِدةً»[2].

ومِن الذين روَوا عن الفِرَبْريِّ صَحيحَ البخاريِّ، ومكَّنَهم مِن نقلِ نُسَخِهم مِن أصلِ البخاريِّ المذكورِ أربعةٌ، هُم:

١- إبراهيمُ بنُ أحمدَ بنِ إبراهيمَ المُستَمليُّ، أبو إسحاقَ[3].

---

(١) يُنظر: «فتح الباري» لابن حجر: ١/ ٥٤٢.

(٢) «إفادة النَّصيح» لابن رشيدٍ: ١٨.

(٣) يُنظر في التعريفِ به: «التقييد» لابن نُقطةَ: ١/ ٢٢٠، و«السِّير»: ١٦/ ٤٩٢.

٢- عبدُ اللَّهِ بنُ أحمدَ بنِ حمُّويَه، أبو محمَّدٍ الحَمُّوييُّ، السَّرْخَسيُّ، وقد عُرِفَ بأنَّ نُسَخَه الخطِّيَّةَ كانت أُصولًا حِسانًا[1]، وتقدَّمَ قولُ النَّوويِّ: «إنَّ روايتَه للبخاريِّ هي المشهورةُ بالشَّامِ».

٣- محمَّدُ بنُ مكِّيِّ بنِ محمَّدٍ المَروَزِيُّ، أبو الهيثَمِ الكُشْميهَنِيُّ، وهو آخرُ مَن تُوفِّي ممَّن حدَّثَ بالصَّحيحِ عن الفِرَبْرِيِّ بمَرْوٍ، وعدَّه ابنُ رُشيدٍ مِن مشاهيرِ مَن روَى الصَّحيحَ عن الفِرَبْرِيِّ[2].

٤- محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ اللَّهِ، الفَقيهُ، أبو زَيدٍ المَروزِيُّ[3] قال ابنُ رُشيدٍ: «هو أجَلُّ مَن رَوَى الكتابَ عن الفِرَبْرِيِّ»[4].

وقد روَى الباجيُّ عن أبي ذَرٍّ الهَرَويِّ، عن إبراهيمَ المُستَمليِّ -وهو أحدُ هؤلاءِ الأربعةِ المُتقدِّمِ ذِكْرُهم- قالَ: «انتسَختُ كتابَ البخاريِّ مِن أصلِه، كان عندَ محمَّدِ بنِ يوسفَ الفِرَبْرِيِّ،

---

(١) انظر: «إفادة النَّصيح»: ٢١، ٢٩، ٣٤، و«التقييد»: ٢/ ٦٣، ٦٤.

(٢) «التقييد» لابن نُقطةَ: ١/ ١١١، ١١٢، و«إفادة النَّصيح»: ٢١- ٢٣، ٣٦.

(٣) يُنظر: «التقييد»: ١/ ٣٥، مع ١١٢، و«الفتح»: ١/ ٥.

(٤) «إفادة النَّصيح»: ٢٢.

فرأيتُه لم يَتمَّ بعدُ، وقد بقِيَتْ علَيه مواضعُ مُبيَّضَةٌ[١] كثيرةٌ، منها تراجِمُ لم يُثبِتْ بعدَها شيئًا، ومنها أحاديثُ لم يُتَرجِمْ علَيها».

ثمَّ قالَ المُستَمليُّ: «فأضَفنا بعضَ ذلك إلى بعضٍ»[٢].

ومعنَى هذا: أنَّ الأحاديثَ التي وجَدَ المُستَمليُّ أنَّ البخاريَّ لم يضَع لها عناوينَ أبوابٍ، قامَ هو بحَسبِ فَهْمِه وتقديرِه بضَمِّ بعضِ تلك الأحاديثِ إلى بعضٍ تحتَ تراجِمِ الأبوابِ، بحَسبِ ما ظهَرَ له مِن معنَى الحديثِ مِن جِهةٍ، ومعنَى التَّرجمةِ التي قَبلَه أو بعدَه في نُسخَةِ الإمامِ البخاريِّ مِن جهةٍ أُخرَى.

وقد قرَّرَ ابنُ رُشيدٍ ما رواه الباجيُّ، فقالَ: «ونقَلَ أبو إسحاقَ -يعني: المُستَمليَّ- فَرعَه مِن أصلِ البخاريِّ»[٣].

ويبدُو أنَّ الثَّلاثةَ الآخَرينَ -وهم: الحَمُّويُّ، والكُشْميهَنيُّ، والمَروَزيُّ- فعَلُوا في نُسَخِهم مثلَ صاحبِهم المُستَمليِّ، كلٌّ منهم بحَسبِ فَهمِه وتقديرِه، فكانَ هذا سَببًا لاختلافِ رِواياتِهم

---

(١) يعني: لم يُكتب فيها شيءٌ.

(٢) «التعديل والتجريح» للباجي: ١/ ٣١٠، ٣١١.

(٣) «إفادة النَّصيح»: ٢٥.

ونُسَخِهم الخاصَّةِ مِن الصَّحيحِ، مع كَونِهم جميعًا قد نقَلُوا مِن أصلٍ واحدٍ، وهو نُسخةُ الإمامِ البخاريِّ التي كانت عند شَيخِهم الفِرَبْريِّ، وأربعتُهم يروونَ الصَّحيحَ أيضًا عن شيخٍ واحدٍ هو الفِرَبْريُّ.

قال الباجيُّ: «وممَّا يدُلُّ علَى صحَّةِ هذا القولِ أنَّ روايةَ أبي إسحاقَ المُستَمليِّ، وروايةَ أبي محمَّدٍ السَّرخسيِّ، وروايةَ أبي الهيثَمِ الكُشميهَنيِّ، وروايةَ أبي زَيدٍ المَروزيِّ -وقد نَسَخوا مِن أصلٍ واحدٍ- فيها التَّقديمُ والتَّأخيرُ، وإنَّما ذلك بحَسبِ ما قَدَّرَ كلُّ واحدٍ منهم -فيما كان في طُرَّةٍ، أو رُقعَةٍ[1] مُضافَةٍ- أنَّه مِن مَوضعٍ ما، فأضافَه إليه، ويُبيِّنُ ذلك: أنَّك تجِدُ ترجمتينِ وأكثرَ مِن ذلك متَّصلةً ليس بينَها أحاديثُ»[2].

---

(١) «الطُرَّةُ»: حاشيةُ الورقةِ وطَرَفُها أو جانبُها، و«الرُّقعَةُ»: القِطعةُ من الورَقِ أو الجِلْدِ تُكتَبُ. «المعجم الوسيط»: ١/ ٣٦٥، مادة «رقع»، و٢/ ٥٥٤، مادة «طر».

ومَن له خبرةٌ بالمخطوطاتِ يعرفُ أنَّ من لوازمِ نُسَخِ المؤلِّفين بخَطِّهم وجودَ مثلِ هذه الإلحاقاتِ فيها؛ لتكملةِ السَّاقطِ من نصوصِ الكتابِ التي يَذْهَلُ عنها خلالَ كتابةِ مُسودَّةِ الكتابِ.

(٢) «التعديل والتجريح» للباجي: ١/ ٣١١.

وقد نقَلَ الحافظُ ابنُ حَجرٍ توجيهَ الباجيِّ هذا الاختلافَ في رِواياتِ الأربعةِ المذكورينَ للصَّحيحِ عن شَيخِهم الفِرَبْرِيِّ، وكذا اختلافُ نُسَخِهم المنقولةِ عن أصلٍ واحدٍ، وهو نُسخةُ الإمامِ البخاريِّ نفسِه، ثمَّ قالَ: «وهذه قاعدةٌ حَسَنةٌ يُفزَعُ إليها حيثُ يتعسَّرُ وَجهُ الجمعِ بينَ التَّرجمةِ والحَديثِ، وهي مواضعُ قليلةٌ جدًّا»[1].

ونقَلَ الإمامُ ابنُ رُشيدٍ أيضًا توجيهَ الباجيِّ المذكورِ لاختلافِ رِواياتِ ونُسخِ الأربعةِ المذكورينَ مِنَ الصَّحيحِ، ثمَّ علَّلَ وجودَ البياضِ في نُسخَةِ الإمامِ البخاريِّ في موضعِ تراجِمِ بعضِ الأبوابِ بما عُرِفَ مِن تأنِّي الإمامِ البخاريِّ وحِرصِه علَى دقَّةِ الاستنباطِ للأحكامِ مِن الأحاديثِ، وهو أمرٌ لا يُعابُ به فاعلُه، لاسيَّما مع ما عُرِفَ به الإمامُ مِن حُسْنِ النِّيَّةِ وجميلِ الفِعلَةِ فيما أنجَزَه مِن تراجِمِ الكتابِ، وهو الغالبُ، كما قدَّمتُ[2].

---

(١) «هَدي السَّاري»: ٨.

(٢) يُنظر: «إفادة النَّصيح» لابن رشيدٍ: ٢٦- ٢٨.

لكنَّ الإمامَ القَسطَلَّانيَّ نحَا منحًى آخَرَ، وهو تعقُّبُ الإمامِ الباجيِّ في قولِه السَّابقِ؛ فقالَ: «وهذا الذي قالَه الباجيُّ فيه نظَرٌ، مِن حيثُ إنَّ الكتابَ -يعني: صحيحَ البخاريِّ- قُرِئَ علَى مؤلِّفِه، ولا ريبَ أنَّه لم يُقرأ عليه إلَّا مُرتَّبًا مُبوَّبًا، فالعِبرةُ بالرِّوايةِ، لا بالمُسودَّةِ التي ذَكَر صِفتَها». اهـ[١].

وهذا التَّعقُّبُ مِنَ القَسطَلَّانيِّ هو الأظهَرُ؛ لموافقتِه لواقِعِ صَنيعِ البخاريِّ في تعدُّدِ تحمُّلِ الصَّحيحِ عنه سماعًا منه وقِراءةً علَيه مِن كثيرينَ، ومِثلُ هذا لا يكونُ مِن مُسودَّةِ الكتابِ؛ بل لا بدَّ أن يكونَ مِن نُسخةٍ مُبيَّضةٍ كاملةٍ.

ثمَّ إنَّ ممَّن اشتُهِرَ بروايةِ الصَّحيحِ بالسَّماعِ عن كلٍّ مِنَ المُستَمليِّ والحَمُّويِّ والكُشْميهَنيِّ: الإمامُ عبدُ بنُ أحمدَ بنِ محمَّدٍ الهَرَويُّ، أبو ذَرٍّ، وانتشَرَت رِوايتُه للصَّحيحِ هذه عن شُيوخِه الثَّلاثةِ في بلادِ المشرقِ والمغربِ[٢]، وكان مِنَ الرُّواةِ عنه مَن يُصحِّحُ نُسختَه علَى نُسخَتِه مِن الصَّحيحِ التي عُنِيَ فيها بضَبطِ وتمييزِ فروقِ رِواياتِ شُيوخِه الثَّلاثةِ؛ بذِكْرِ رَمزِ

---

(١) يُنظر: «إرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاري» للقَسطَلَّاني: ١/ ٢٤.

(٢) يُنظر: «إفادة النصيح»: ٤١ - ٤٥.

اصطِلاحِيٍّ لكُلِّ واحدٍ منهم، ووَضْعِ تلك الرُّموزِ علَى مَواضِعِ الاختلافِ والاتِّفاقِ[١].

ولهذا اعتبَرَها الحافظُ ابنُ حجَرٍ أتقَنَ الرِّواياتِ، وجعَلَها عُمدَتَه في ألفاظِ رِواياتِ الصَّحيحِ التي يشرَحُها في «الفَتحِ»؛ حيثُ يقولُ في بدايتِه: «فليَقَعِ الشُّروعُ في الشَّرحِ، والاقتصارِ على أتقَنِ الرِّواياتِ عندَنا، وهي روايةُ أبي ذَرٍّ عن مشايخِه الثَّلاثةِ؛ لضَبطِه لها، وتمييزِه لاختلافِ سِياقِها، مع التَّنبيهِ إلى ما يُحتاجُ إليه ممَّا يُخالِفُها»[٢].

وكذلك كان سعيدُ بنُ عثمانَ بنِ السَّكَنِ، أبو عليٍّ، من مَشاهيرِ الأئمَّةِ الذين روَوا الصَّحيحَ عن الفِرَبْريِّ[٣]

وقال القاضي عِياضٌ عن رِوايتِه هذه: «أتقَنَ ابنُ السَّكَنِ رِوايتَه لصَحيحِ البخاريِّ، فأكثرُ مَنثورِ أحاديثِه ومُختَلِّ رواياتِه

---

(١) يُنظر الرُّموز وطَريقةُ وضعِها، ومَن قابَلَ نُسختَهُ بنُسختِهِ من الرُّواةِ عنه في: «إفادة النَّصيح»: ٤٥، ٤٦.

(٢) «فتح الباري» لابن حجَر: ١/ ٧.

(٣) «تذكرة الحفَّاظ»: ٢/ ٩٣٧، و«إفادة النَّصيح»: ٢٢.

هي عندَه مُتقنَةٌ صَحيحةٌ، أتقَنَها وصَحَّحَها مِن سائرِ الأحاديثِ الأُخَرِ الواقعةِ في الكتابِ وغيرِه»[1]. وكان هو أوَّلَ مَن جلَبَ صَحيحَ البخاريِّ إلى مِصرَ، كما قال الذَّهبيُّ[2].

وأيضًا روَى الصَّحيحَ عن الفِرَبْريِّ: إسماعيلُ بنُ محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ حاجبٍ الكُشانيُّ، أبو عليٍّ، وصَفَه الذَّهبيُّ بأنَّه: «خاتمةُ مَن روَى الصَّحيحَ عن الفِرَبْريِّ»[3]، وكان سماعُه مِنَ الفِرَبْريِّ سنةَ ٣٢٠هـ، وفي السَّنةِ نفسِها ماتَ الفِرَبْريُّ[4]، ثمَّ حدَّثَ هو بصَحيحِ البُخاريِّ عنه، ومُقتضَى تأخُّرِ سماعِه هكذا مِنَ الفِرَبْريِّ أن يكونَ الثَّابتُ في رِوايتِه مِنَ الصَّحيحِ مُقدَّمًا في الاعتبارِ علَى رِوايةِ مَن هو متقدِّمٌ عنه في سَماعِ الصَّحيحِ مِنَ الفِرَبْريِّ، وسيأتي بيانُ أثرِ هذا في ثُبوتِ عبارةِ الحديثِ التي نحن بصَدَدِها.

---

(١) «إفادة النَّصيح»: ٢٢، ٢٣.

(٢) «سِير أعلام النُّبلاء»: ١٦/ ١١٧، والمرادُ: جَلْبُ رِوَايتِه بالإسنادِ إلى مؤَلِّفه.

(٣) «تذكرة الحفَّاظ»: ٣/ ١٠٢٣.

(٤) «التقييد»: ١/ ٢٤٣.

وقد عُرِفَت رِوايةُ الكُشانيِّ للصَّحيحِ بـ «الرِّوايةِ الكُشانيَّةِ» نِسبةً إلى الكُشانيِّ هذا، وممَّن اعتَنَى بروايتِها: أهلُ العِراقِ(١).

وأيضًا حمَّادُ بنُ شاكرٍ -راوي الصَّحيحِ عن البخاريِّ- كان له نُسخةُ أصلٍ خطِّيَّةٌ كاملةٌ، كما تقدَّمَ، وقد سمِعَ فيها أبو طَلحةَ منصورٌ البزْدَويُّ، وهو مِن أواخِرِ مَن روَى الصَّحيحَ عن البخاريِّ مَوتًا، كما تقدَّمَ(٢).

وهكذا تعدَّدتِ الرِّواياتُ للصَّحيحِ عن البخاريِّ، وانتشَرَت في رُبوعِ العالَمِ الإسلاميِّ، وتعدَّدَت تبعًا لذلك نُسَخُه الخطِّيَّةُ، سواءٌ ما كان منها للرُّواةِ عن البخاريِّ مباشَرةً، كالفِرَبْريِّ، وحمَّادِ بن شاكرٍ وغيرِهما، أو ما كان للرُّواةِ عن تلاميذِ البخاريِّ كالمُستَمليِّ وابن حَمُّويَهْ والكُشْميهَنيِّ والمَروزِيِّ، وابنِ السَّكَنِ، أو ما كان لمَن روَى عن هؤلاءِ التَّلاميذِ، كأبي ذَرٍّ الهَرَويِّ، واشتَهَرَ بعضُها في الشَّرقِ والغَربِ عمومًا، مثلَ رِوايةِ الفِرَبْريِّ، ونُسَخِ عَددٍ من تلاميذِه، وبعضُها اشتَهَرَ في بلدٍ

---

(١) «إفادة النَّصيح»: ٨٣، ٨٤.

(٢) وانظر: «التقييد»: ٢/ ٢٥٨، ٢٥٩.

مُعيَّنٍ، مثلَ رِوايةِ الكُشانيِّ عندَ أهلِ العراقِ، كما أسلَفتُ، وروايةِ ابنِ حَمُّويَه في الشَّامِ، كما ذكَرَ النَّوويُّ ذلك(١).

ولأجلِ هذا كلِّه: حصَلَت فروقٌ بينَ النُّسَخِ الخطِّيَّةِ لصَحيحِ البخاريِّ، وحصَلَت كذلك في المطبوعِ منه، تبعًا لاختلافِ النُّسخِ الخطِّيَّةِ المطبوعِ عنها، وبعضُ هذه الاختلافاتِ بالتَّقديمِ والتَّأخيرِ، وبعضُها بالزِّيادةِ والنَّقصِ في ألفاظٍ من الرِّواياتِ، وبعضُها في التَّراجمِ للكُتبِ أو الأبوابِ(٢).

ومَن يُراجِعْ شروحَ البخاريِّ المُتداوَلةَ يجدْ بيانَ الشُّرَّاحِ لذلك كلِّه، كما سيأتي في لفظِ الحديثِ الذي نحنُ بصَدَدِه، وقد تواصَلَ العلماءُ من رُواةِ الصَّحيحِ والمَعنيِّينَ به -جيلًا بعدَ جيلٍ- على بذْلِ غايةِ الجُهدِ في ضَبطِ رِواياتِ الصَّحيحِ، وتحريرِ الفُروقِ بينَها، مع التَّرجيحِ أو الجَمعِ بينَها، كما

---

(١) «شرح البخاري» للنووي: ٤.

(٢) تُنظر: «مقدِّمةُ نُسخَةِ الحافظِ اليونيني من صَحيحِ البخاريِّ»: ص ٢٣، ٢٦، ٢٩، ٣٢، بتحقيقِ الشيخِ مُفلِحِ بنِ عليٍّ الشِّمريِّ، بكُليةِ أُصولِ الدِّين بالرِّياضِ- جامعةُ الإمامِ محمَّدِ بن سعودٍ الإسلاميةُ.

تقدَّمَتِ الإشارةُ لجُهدِ الحافظِ أبي ذَرٍّ الهَرَويِّ والحافظِ سَعيدِ ابنِ عثمانَ بنِ السَّكَنِ وغيرِهما.

ومِن أبرزِ مَن عُنِيَ بذلك مِن المتأخِّرينَ عنايةً فائقةً: الإمامُ أبو الحُسينِ عليُّ بنُ محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ عبدِ اللَّهِ اليونينيُّ الحَنبليُّ، المتوفَّى سنة ٧٠١هـ(١)؛ فقد اعتَنَى بتَحريرِ نُسخَةٍ تامَّةٍ مِن الصَّحيحِ، عُرِفَت حتَّى الآنَ بـ«النُّسخَةِ اليونينيَّةِ»، وأثبَتَ في صُلبِها ما اتَّفَقَ علَيه أصلُ سَماعِه هو مع أربعةِ أُصولٍ للصَّحيحِ، لأربعةٍ مِنَ الحفَّاظِ المُتقِنينَ المَعنيِّينَ به، وهم: أبو محمَّدٍ عبدُ اللَّهِ بنُ إبراهيمَ الأصيليُّ، وأبو ذَرٍّ عبدُ بنُ أحمدَ الهَرَويُّ، وأبو القاسِمِ ابنُ عَساكِرَ، وأبو سعدٍ عبدُ الكَريمِ السَّمعانيُّ، كما أثبَتَ بحَواشِيها وبينَ سُطورِها فُروقًا لأشهَرِ رِواياتِ الصَّحيحِ عن الفِرَبْرِيِّ وعمَّن دونَه، مِن تلاميذِه فمَن بعدَهم(٢).

---

(١) «الدُّرر الكامِنة» لابن حجَر: ٣/ ١٧١، ١٧٢، و«المُعجَم المُختصّ بالمُحدِّثين» للذَّهبي، ترجمة رقم (٢٠٧).

(٢) تُنظر: «مُقدِّمة نُسخَة اليونيني»: ٢١- ٢٣، ٣٠، و«إرشاد السَّاري»: ١/ ٤٠.

وقد ذكَرَ اليونينيُّ أنَّ الفروقَ التي لاحَظَها بينَ الرُّواةِ المشهورينَ عن الفِرَبْريِّ بعضُها في التراجمِ وبعضُها في الأحاديثِ، وبعضُها في الكلماتِ[1] والحديثُ الذي معنا مثالٌ لهذا الأخيرِ، وهو فروقُ الكَلماتِ.

وقد استفادَ مِن هذه النُّسخَةِ وغيرِها شرَّاحُ صَحيحِ البخاريِّ، كالحافظِ ابنِ حجَرٍ في «فَتحِ الباري»، والإمامِ العَينيِّ في «عُمدةِ القاري»، والإمامِ القَسطَلَّانيِّ في «إرشادِ السَّاري»، وهو أكثرُهُم عنايةً بضَبطِ ألفاظِ وفُروقِ الرِّواياتِ، وقد قرَّرَ في مُقدِّمةِ شرحِه أنَّ الناسَ عوَّلُوا على أصلِ اليونينيِّ هذا في رِواياتِ الجامعِ لمَزيدِ اعتنائِه وضَبطِه، ومُقابَلتِه علَى الأُصولِ المذكورَةِ، وكثرةِ ممارَستِه ومُقابلتِه لنُسخَتِه مِنَ الصَّحيحِ، ثمَّ ذكَرَ أنَّه وقَفَ بنفسِه علَى أصلِ اليونينيِّ هذا وعلَى فُروعٍ مُقابلةٍ علَيه، واختارَ أجَلَّها، وهو الفَرعُ المنسوبُ للإمامِ المُحدِّثِ محمَّدِ بنِ أحمدَ الغزوليِّ، ثمَّ قامَ بمُقابلَةِ نُسخَتِه مِنَ الصَّحيحِ التي شرَحَ علَيها مُقابَلَةً دقيقةً بكلٍّ مِن أصلِ اليونينيِّ

---

(١) تُنظر: «مُقدِّمة نُسخَة اليونيني»: ٢٣.

وفرعِ الغزوليِّ[١]؛ فتُعتبرُ نُسخةُ القَسطَلَّانيِّ هذه التي ساقَها بأكمَلِها خلالَ شَرحِه مِن أوثَقِ نُسَخِ الصَّحيحِ التي وصَلَت إلينا مطبوعةً حتَّى الآنَ.

وأيضًا: هناك طبعةُ صَحيحِ البخاريِّ المعروفةِ بالطَّبعةِ السُّلطانيَّةِ، وقد أُثبِتَ علَيها بيانٌ دَقيقٌ لاختلافِ رِواياتِ الصَّحيحِ عن الإمامِ الفِرَبْريِّ تلميذِ البخاريِّ، وأشهَرِ رُواةِ الصَّحيحِ عنه، وأكثرِهم عنايةً بنشرِ نُسَخِه المأخوذةِ عن نُسخَةِ الإمامِ البخاريِّ نفسِه، كما تقدَّمَ، فتُعَدُّ هذه النُّسخَةُ -بعدَ نُسخَةِ القَسطَلَّانيِّ- أوثقَ طَبعاتِ صَحيحِ البخاريِّ حتَّى الآنَ؛ لكَونِها مأخوذةً عن النُّسخَةِ اليونينيَّةِ أو عمَّا تفرَّعَ منها، مع الاستئناسِ بنُسَخٍ أُخرَى[٢].

وعلَيه: فإنَّ ما نجِدُه مِن فُروقٍ بينَ نُسَخِ صَحيحِ البخاريِّ التي بينَ أيدِينا -مخطوطةً أو مطبوعةً- لا يُعتبَرُ قادِحًا في

(١) «إرشاد السَّاري»: ١/ ٤٠، ٤١.

(٢) تُنظر: مُقدِّمةُ الطَّبعةِ لكلٍّ من الشَّيخِ أحمد شاكر، والشيخِ حسُّونة شيخِ الأزهرِ رحِمَهما اللَّهُ تعالى: ١/ ١- ٨، وهي طبعة مصوَّرة بدار الجيل بلبنان.

سَلامةِ عُمومِ نصوصِ الصَّحيحِ، ولا مُعارِضًا لما سبَقَ تقريرُه مِن ثُبوتِ تواترِ مَجموعِه، سماعًا ونقلًا عنِ الإمامِ البخاريِّ فمَن بعدَه، بل وإلى يومِنا هذا؛ حيثُ تتابَعَت عنايةُ الإمامِ البخاريِّ نفسِه بتأليفِ الصَّحيحِ وكِتابتِه، وإسماعِه للآلافِ مِنَ السَّامعينَ والرُّواةِ، وتلَته عنايةُ رُواةِ الصَّحيحِ عنه فمَن بعدَهم، وكذا ناسِخوه عن أصلِه وما تفرَّعَ عنه، مِن مُتقدِّمين ومتأخِّرين، كما أسلَفتُ، ثمَّ عنايةُ شُرَّاحِه بضَبطِ تلك الفُروقِ التي حصَلَت بينَ الرِّواياتِ، والتَّوفيقِ بينَ ما يُمكِنُ الجمعُ بينَه بوَجهٍ مُعتَبرٍ، أو ترجيحِ ما يظهَرُ رُجحانُه ببعضِ وجوهِ التَّرجيحِ كذلك، علَى نحوِ ما سنجِدُه في الحديثِ الذي نحن بصَدَدِ تحقيقِ الأقوالِ في ثُبوتِ لفظِه في صَحيحِ البخاريِّ، وذلك علَى النَّحوِ التَّالي:

المبحثُ الرَّابعُ

تخريجُ رِوايةِ الحَديثِ مِن صَحيحِ البخاريِّ وتَوضيحُ الفَرقِ بينَ النُّسَخِ الحاليَّةِ فيها

حديثُ أبي سعيدٍ الخُدريِّ في فضلِ عمَّارِ بنِ ياسرٍ رضي الله عنه قد أخرَجَه البخاريُّ في صحيحِه، في مَوضِعينِ:

الأوَّلُ: في كتابِ الصَّلاةِ، بابُ التَّعاونِ في بناءِ المسجِدِ.

قالَ الإمامُ البخاريُّ: حدَّثَنا مُسَدَّدٌ، قالَ: حدَّثَنا عبدُ العزيزِ ابنُ مختارٍ، قالَ: حدَّثنا خالدٌ الحَذَّاءُ، عن عِكرِمةَ، قالَ: قالَ لي ابنُ عبَّاسٍ ولابنِه عليٍّ: انطَلِقا إلى أبي سعيدٍ فاسمَعا مِن حديثِه، فانطَلَقنا، فإذا هو في حائطٍ يُصلِحُه، فأخَذَ رداءَهُ فاحتَبَى، ثمَّ أنشأَ يحدِّثُنا حتَّى أتَى علَى ذِكرِ بناءِ المسجدِ، فقالَ: كنَّا نحمِلُ لَبِنَةً لَبِنَةً، وعَمَّارٌ لَبِنتينِ لَبِنتينِ، فرآه النَّبيُّ ﷺ فينفُضُ التُّرابَ عنه، ويقولُ: «**وَيْحَ عَمَّارٍ، تَقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ،**

يَدعُوهُم إلى الجنَّةِ، ويَدعونَه إلى النَّارِ». قالَ: يقولُ عَمَّارٌ: أعُوذُ باللَّهِ مِنَ الفِتَنِ(١)

الموضعُ الثَّاني: كتابُ الجهادِ والسِّيَرِ، بابُ مَسحِ الغُبارِ عن الرَّأسِ في سَبيلِ اللَّهِ.

قالَ البخاريُّ: حدَّثنا إبراهيمُ بنُ موسَى، أخبَرَنا

---

(١) كذا في طبعةِ «البخاريِّ» التي طُبعَت مع «فتح الباري» في المطبعةِ السَّلَفيةِ وما صُوِّر عنها: ١/ ٥٤١، حديث رقم (٤٤٧). والتي طُبعَت مع «عُمدة القاري» للعَيني في مطبعةِ مصطفى الحَلبي سنة ١٣٩٢هـ: ٤/ ٢٢، ٢٣، وأما في الطَّبعةِ السُّلطانيةِ، والطبعةِ المصوَّرةِ عنها بدارِ الجيلِ، بيروت: ١/ ١٢٢ فقد ذُكِرَت عبارةُ: «**تَقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ**» ووُضِع فوقَها رَمزان يُشيرانِ إلى أنَّها ساقطةٌ مِن رِوايةِ أبي ذرٍّ الهَرَويِّ، ومن نُسخةِ عبدِ اللهِ بنِ إبراهيمَ الأصيليِّ، وأما في طبعةِ المكتبِ الإسلاميِّ بإستانبولَ سنة ١٣٩٩هـ، والمصوَّرةِ عن طبعةِ إستانبولَ سنة ١٣١٥هـ، فقد جاءَت الرِّوايةُ بدون عبارةِ: «**تَقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ**»: ١/ ١١٥، وكذا في طَبعةِ «البخاريِّ» مع «الفتحِ» بمَطبعةِ مصطفى الحَلبي بالقاهرةِ سنة ١٣٧٨هـ: ٢/ ٨٧، ٨٨، والطَّبعةِ التي ضِمنَ «إرشاد السَّاري» للقَسطَلَّانيِّ: ١/ ٤٤٠، ٤٤١، وهي مصوَّرةٌ عن طبعةِ بولاقَ بمصرَ سنة ١٣٢٢هـ.

عبدُ الوهَّابِ، حدَّثنا خالِدٌ، عن عِكرِمةَ، أنَّ ابنَ عبَّاسٍ قالَ له ولعليِّ بنِ عبدِ اللَّهِ: ائتِيا أبا سعيدٍ فاسمَعَا مِن حديثِه، فأتَيناهُ وهو وأخُوهُ في حائطٍ لهما يَسقيانِه، فلمَّا رآنَا جاءَ، فاحتَبَى وجلَسَ، فقالَ: كُنَّا نَنقُلُ لَبِنَ المسجدِ لَبِنَةً لَبِنَةً، وكان عمَّارٌ ينقُلُ لَبِنَتَينِ لَبِنَتَينِ، فمَرَّ به النَّبيُّ ﷺ، ومسَحَ عن رأسِهِ الغُبارَ، وقالَ: «**وَيْحَ عَمَّارٍ، تقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ، عمَّارٌ يَدعُوهُم إلى اللَّهِ، ويَدعُونَه إلى النَّارِ**»[1].

---

(١) كذا في طبعة «البخاريِّ» مع «الفتح» في المطبعةِ السَّلفية بالقاهرة: ٦/ ٣٠، حديث رقم (٢٨١٢)، والتي مع «عُمدة القاري» طبعة مصطفى الحَلبي سنة ١٣٩٢هـ: ج ١١/ ٣٥٠، وفي متنِ «البخاريِّ» المطبوعِ وحدَه في إستانبولَ سنة ١٣١٥هـ وما صوِّر عنه: ٣/ ٢٠٧ باب ١٧ وفي المطبوعِ مع «الفتح» في مطبعة مصطفى الحَلبي بالقاهرة سنة ١٣٧٨هـ: ٦/ ٣٧٠، وفي طبعة «إرشاد السَّاري» للقَسطَلَّانيِّ السابقِ الإحالةُ عليها: ٥/ ٤٩، وأشار القَسطَلَّانيُّ إلى أنَّ عبارةَ «**تقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ**» ساقطةٌ في هذا الموضعِ من رِوايةِ أبي ذرٍّ الهَرَويِّ فقط، كما سيأتي في بيانِ الأقوالِ ومُناقشتِها. وفي متن «البخاري» من الطبعةِ السُّلطانيةِ: ٤/ ٢٥ جاءَت كما عند القَسطَلَّانيِّ، مع وضعِ الرَّمزِ الدَّالِّ على عدمِ وجودِها في روايةِ أبي ذرٍّ فقط.

المبحثُ الخامِسُ

أقوالُ العُلماءِ في نصِّ رِوايةِ البخاريِّ للحَديثِ

وبيانُ الرَّاجحِ منها

يُلاحَظُ ممَّا قدَّمتُه في التَّخريجِ أنَّه في طَبعتينِ للصَّحيحِ - إحداهُما : مع «الفتحِ» في طبعةِ المطبعةِ السَّلَفيَّةِ وما صُوِّرَ عنها ، والثَّانيةُ : مع «عُمدةِ القارِي» في طبعةِ مصطفَى الحلبيِّ - جاءَت الرِّوايةُ في الموضِعَينِ مِن هاتينِ الطَّبعتينِ كاملةً، باشتِمالِها علَى عبارةِ: «**تقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ**» **عقِبَ عبارةِ**: «**وَيْحَ عَمَّارٍ**» .

وسيأتِي أنَّ هذا هو ما يترجَّحُ ثبوتُه في رواياتِ الصَّحيحِ، وفي نُسَخِه الموثَّقةِ .

ولكن يُلاحَظُ أيضًا أنَّ بقيَّةَ الطَّبعاتِ بعدَ اتفاقِها علَى ابتداءِ الرِّوايةِ في الموضِعَينِ بعبارةِ: «**وَيْحَ عَمَّارٍ**» قد اختلَفَت فيما ذُكِرَ عقِبَها ، وأكثَرُها ثبَتَ فيه في الموضعِ الثَّاني عبارةُ: «**تقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ**» .

وهكذا نجِدُ العُلماءَ المعنِيِّينَ بالصَّحيحِ وشرَّاحَه قد اختلَفُوا:

فمنهُم: مَن ذكَرَ أنَّ الرِّوايةَ في أحَدِ الموضِعَينِ -علَى الأقلِّ- ثبَتَ فيها عبارةُ: **«تقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ»** عقِبَ عبارةِ: **«وَيْحَ عَمَّارٍ»**.

ومنهُم: مَن ذكَرَ أنَّ الرِّوايةَ في الموضِعَينِ ليسَ فيها عبارةُ: **«تقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ»**، وجعَلَ عَدمَ ذِكْرِها مِن صَنيعِ البخاريِّ نفسِه، مع تعليلِ بعضِهم لذلك بما سيأتي ذِكرُه، والجوابُ عنه بمَشيئَةِ اللَّهِ تعالى.

ومنهُم: مَن جعَلَ ذِكرَ هذه العبارةِ وعَدمَ ذِكرِها ليسَ مِن صَنيعِ البخاريِّ نفسِه، ولكن مِنِ اختلافِ رُواةِ الصَّحيحِ عنِ الفِرَبْريِّ، الذي هو أشهَرُ مَن روَى الصَّحيحَ عنِ البخاريِّ بسماعِه منه مِرارًا، كما تقدَّمَ.

وكذا حصَلَ اختلافُ النُّسَخِ ممَّن نقَلَ مِن تلاميذِ الفِرَبْريِّ نُسخةً لنفسِه مِن نُسخةِ البخاريِّ الخاصَّةِ، كما تقدَّمَ.

وإليكَ التَّفصيلُ:

١- ذكَرَ أبو عبدِ اللَّهِ محمدُ بنُ فُتُوحٍ الحُميديُّ في كتابِه «الجمعِ بينَ الصَّحيحينِ» روايتَي الحديثِ السَّابقتَينِ بدونِ ذِكرِ

عبارةِ: «**تقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ**»، ثُمَّ قالَ: «في هذا الحديثِ زيادةٌ مشهورةٌ[١] لم يذكُرها البخاريُّ أصلًا في طَريقَي هذا الحديثِ» يعني: طَريقَي عبدِ العَزيزِ بنِ مختارٍ، وعبدِ الوَهَّابِ، وهو الثَّقَفيُّ، كِلاهُما عن خالدٍ الحَذَّاءِ.

قالَ: «ولعلَّها لم تقَع إليه فيهما، أو وقَعَت فحذَفَها لغَرضٍ قَصَدَه في ذلكَ».

ثُمَّ قالَ: «وأخرَجَها أبو بكرٍ البَرْقانيُّ، وأبو بكرٍ الإسماعيليُّ قبلَه، وفي هذا الحَديثِ عندَهُما: أنَّ رسولَ اللَّهِ صلى اللَّهُ عليه وسلَّم قالَ: «**وَيْحَ عَمَّارٍ، تقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ، يَدعُوهُم إلى الجنَّةِ، ويَدعُونَه إلى النَّارِ**».

ثمَّ قالَ الحُميديُّ: «قالَ أبو مسعودٍ الدِّمشقيُّ في كتابِه[٢]: لم يذكُرِ البخاريُّ هذه الزِّيادةَ، وهي في حديثِ عبدِ العَزيزِ بنِ المُختارِ، وخالدِ بنِ عبدِ اللَّهِ الواسِطيِّ، ويزيدَ بنِ زُرَيعٍ،

---

(١) يعني: في غيرِ رِوايةِ البخاريِّ هذه، بدَليلِ بقيَّةِ كَلامِه بعدَ هذا.

(٢) يعني: كتابَه في «أطراف الصَّحيحين»، وتوجَدُ قطعةٌ خَطيَّةٌ منه في المكتبةِ الظَّاهريةِ بدمشقَ، وعنها صورةٌ ميكروفيلميةٌ بالجامعةِ الإسلاميةِ بالمدينةِ المنوَّرةِ.

ومحبوبِ بنِ الحسَنِ، وشُعبةَ، كلِّهم عن خالدٍ الحَذَّاءِ.

ورواهُ إسحاقُ بنُ عبدِ الوهَّابِ هكذا.

وأمَّا حديثُ عبدِ الوهَّابِ الذي أخرَجه البخاريُّ دونَ هذه الزِّيادةِ: فلَم يَقَع إلينا مِن غيرِ حَديثِ البخاريِّ».

قالَ الحُميديُّ: «هذا آخِرُ معنَى ما قالَه أبو مسعودٍ»[(١)]

وقد نقَلَ الحافظُ ابنُ حجَرٍ[(٢)] قولَ كلٍّ مِنَ الحُميديِّ، وأبي مسعودٍ الدِّمشقيِّ بأنَّ: البخاريَّ لم يذكُر هذه الزِّيادةَ أصلًا، وأقرَّه، كما ذكَرَ تعليلَ الحُميديِّ السَّابقَ لعَدمِ ذِكْرِ البخاريِّ لهذه الزِّيادةِ.

وأضافَ مِن جانبِه هو تعليلًا آخَرَ؛ فقالَ: «ويظهَرُ لي: أنَّ البخاريَّ حذَفَها عَمدًا، وذلك لنُكتَةٍ خَفيَّةٍ، وهي: أنَّ أبا سعيدٍ الخُدريَّ اعترَفَ أنَّه لم يسمَع هذه الزِّيادةَ مِنَ النَّبيِّ ﷺ؛ فدَلَّ علَى أنَّها في هذه الرِّوايةِ مُدرَجَةٌ، والرِّوايةُ التي بيَّنَت ذلك[(٣)]

---

(١) «الجمعُ بين الصَّحيحين» للحُميدي: ٢/ ٤٦٢ حديث (١٧٩٤).

(٢) «فتح الباري»: ١/ ٥٤٢، ٥٤٣.

(٣) يعني: عَدمَ سَماعِ أبي سَعيدٍ للزِّيادةِ منه ﷺ، وتُنظرُ الرِّوايةُ في =

ليسَت على شَرطِ البخاريِّ، وقد أخرَجَها البزَّارُ مِن طَريقِ داودَ ابن أبي هندٍ عن أبي نَضْرَةَ عن أبي سَعيدٍ، فذكَرَ الحديثَ في بناءِ المسجِدِ وحَملِهِم لَبِنَةً لَبِنَةً، وفيه: فقالَ أبو سَعيدٍ: فحدَّثَني أصحابي -ولم أسمَعْه مِن رَسولِ اللَّهِ ﷺ- أنَّه قالَ: «**يا ابنَ سُمَيَّةَ، تقتُلُكَ الفِئةُ الباغيةُ**»، وابنُ سُميَّةَ هو: عمَّارٌ، وسُميَّةُ أُمُّه، وهذا الإسنادُ على شَرطِ مُسلمٍ» اهـ.

ويُلاحَظُ أنَّ رِوايةَ البزَّارِ المذكورَةَ لم يُحدَّد فيها الشَّخصُ الذي حدَّثَ أبا سَعيدٍ مِن أصحابِه؛ فقالَ الحافظُ ابنُ حجَرٍ عندَ ذلك: «وقد عَيَّنَ أبو سَعيدٍ مَن حَدَّثَه بذلك؛ ففي مُسلمٍ، والنَّسائيِّ مِن طَريقِ أبي سَلمةَ، عن أبي نَضْرَةَ، عن أبي سَعيدٍ قالَ: حدَّثَني مَن هو خيرٌ منِّي؛ أبو قَتادةَ، فذكَرَه، فاقتصَرَ البخاريُّ على القَدْرِ الذي سَمِعَه أبو سَعيدٍ مِنَ النَّبيِّ صلى اللَّهُ عليه وسلم دونَ غيرِه، وهذا دَالٌّ علَى دِقَّةِ فَهْمِه، وتَبحُّرِه في الاطِّلاعِ علَى عِلَلِ الأحاديثِ» اهـ.

وسيأتي الجَوابُ عن تعليلِ الحافظِ هذا، إن شاءَ اللَّهُ.

= «كشفِ الأستارِ عن زوائدِ البزَّارِ» للهَيثَميِّ: ٣/ ٢٥٢ ح (٢٦٨٧)، باب فضل أصحاب رسول اللَّه ﷺ، مناقبُ عمَّارِ بن ياسرٍ.

أمَّا الإمامُ البيهَقيُّ: فقد ذكَرَ روايةَ البخاريِّ للحَديثِ مِنَ الطَّريقَينِ السَّابقينِ، ثمَّ قالَ: «إلَّا أنَّه لم يَذكُر «**تقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ**»، ثمَّ أردَفَ قائلًا: «وكأنَّه إنَّما ترَكَها لمُخالفَةِ أبي نَضْرَةَ عن أبي سَعيدٍ عِكرِمةَ في ذلك»[1].

وسيأتي الجَوابُ عن تعليلِ البيهَقيِّ هذا أيضًا.

وذكَرَ المِزِّيُّ في «تحفةِ الأشرافِ» روايةَ البخاريِّ للحَديثِ مِنَ الطَّريقَينِ، وقالَ: وليسَ فيه: «**تَقتُلُ عَمَّارًا الفِئَةُ الباغيةُ**»[2]

وبهذا نكُونُ بالنِّسبةِ لهذه الأقوالِ أمامَ أمرَينِ:

الأوَّلُ: نَفيُ ثُبوتِ عبارةِ: «**تقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ**» مُطلقًا في سياقِ حَديثِ أبي سَعيدٍ الخُدريِّ في صَحيحِ البخاريِّ، سَواءٌ مِن طَريقِ عبدِ العَزيزِ بن مختارٍ، أو مِن طَريقِ عبدِ الوَهَّابِ الثَّقَفيِّ، كِلاهُما عن خالدٍ الحَذَّاءِ عن عِكرِمةَ عن أبي سَعيدٍ، كما تقدَّمَ.

الثَّاني: التماسُ بعضِ الأسبابِ لعَدمِ ثُبوتِ تلك العبارَةِ في الصَّحيحِ.

---

(١) «دلائل النُّبوَّة» للبيهَقيِّ: ٢/ ٥٤٦- ٥٤٨.

(٢) «تحفة الأشراف» للمِزِّي: ٣/ ٤٢٧.

ولم أَجِدْ مَن تصدَّى لمُناقَشةِ هذين الأمرَينِ، والجَوابِ عنهُما بما يُرجِّحُ ردَّهُما، مؤَيَّدًا بالأدِلَّةِ؛ فحاوَلتُ القِيامَ بما تيسَّرَ لي في ذلك -بعَونِه تعالى- وذلك على النَّحوِ التَّالي:

١- يُمكِنُ الجَوابُ عن الأمرِ الأوَّلِ بأنَّ: الذي نفَى وجودَ هذه العبارةِ مُطلقًا في صَحيحِ البخاريِّ قد بنَى ذلك علَى ما توافَرَ له هو حينَذاك مِن نُسَخٍ ورِواياتٍ للصَّحيحِ عن البخاريِّ أو عن تلميذِه الفِرَبْريِّ، كما تقدَّمَ، في حينِ ثبَتَ وجودُه فِعلًا عندَ غيرِه ممَّن توافَرَ لدَيهِ نُسَخٌ أكثَرُ ورِواياتٌ أُخرَى للصَّحيحِ، وسيتَّضِحُ لنا ممَّا يأتي أنَّ هؤلاءِ هم الأكثَرُ:

ففي شَرحِ الحافظِ ابنِ رجَبٍ للحَديثِ في الموضِعِ الأوَّلِ مِن صَحيحِ البخاريِّ: لم يَسُق عبارةَ: «**تقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ**» ضِمنَ رِوايةِ الحَديثِ، وذَكَرَ أنَّ البخاريَّ خرَّجَ الحديثَ أيضًا في كتابِ السِّيَرِ (الجهادِ) مختصَرًا، قالَ: «وفيه: فمَرَّ به النبيُّ ﷺ فمسَحَ عن رأسِه الغُبارَ وقالَ: «**وَيحَ عمَّارٍ، يَدعُوهُم إلى اللَّهِ، ويَدعُونَه إلى النَّارِ**»، ثمَّ قالَ ابنُ رجَبٍ: «وقد وقَعَ في بعضِ (نُسَخِ) صَحيحِ البخاريِّ زِيادةٌ في هذا الحديثِ، وهي: «**تقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ**»[1].

---

(١) «فتح الباري» لابنِ رجَب: ٢/ ٤٩٠.

ونقَلَ الزَّبيديُّ عنه نحوَ هذا أيضًا[١].

وكلامُ ابنِ رجَبٍ هذا يُفيدُ أنَّ نُسخَتَه مِنَ الصَّحيحِ ليس فيها هذه العبارةُ في الموضِعينِ مِن الصَّحيحِ، ولكنَّه يُفيدُ أيضًا وقوفَه علَيها في بعضِ نُسَخِ الصَّحيحِ الأخرَى غير نُسخَتِه هو، ولم ينتَقِد ذلك، ومُقتضَى هذا: أنَّه -وهو مِن ذوِي الخِبرةِ بالصَّحيحِ- يُقرِّرُ ثُبوتَ هذه العِبارةِ فِعلًا في بعضِ نُسَخِ الصَّحيحِ دونَ بعضٍ، وقد قَدَّمتُ -عندَ تخريجِ الحديثِ- ما يؤيِّدُ هذا مِن واقِعِ نُسَخِ الصَّحيحِ المطبوعةِ بينَ أيدِينا؛ حيثُ وُجِدَت تلك اللَّفظةُ في الموضِعينِ معًا في بعضِ النُّسَخِ، وفي كثيرٍ منها وُجِدَت في الموضِعِ الثَّاني دونَ الأوَّلِ.

ويُستفادُ مِن كلامِ ابنِ رجَبٍ أيضًا: أنَّ عدمَ ذِكرِ هذه العبارةِ ليس مِن صُنعِ البخاريِّ نفسِه، كما ذكَرَ كلٌّ مِن الحُميديِّ، وأبي مسعودٍ الدِّمشقيِّ، والبيهقيِّ، وابنِ حَجَرٍ فيما تقدَّمَ مِن كلامِهم، ولكِن مِن اختلافِ نُسَخِ ورِواياتِ الصَّحيحِ عن البخاريِّ وعن تلميذِه الفِرَبْرِيِّ، ثمَّ الرُّواةِ عنه فمَن بعدَهم، وقد

(١) «إتحاف السَّادة المُتَّقين» للزَّبيدي: ٧/ ١٧٨، ١٧٩.

تقدَّمَ ما يؤيِّدُ ذلك مِن كلامِ اليُونينيِّ في مقدِّمةِ نُسخَتِه الخطِّيَّةِ، ومِن صَنيعِه في إثباتِ الفروقِ خِلالَها.

وسيأتِي أيضًا الجوابُ عمَّا رآه الحافِظانِ: البيهقيُّ وابنُ حَجرٍ سَببًا لعَدمِ ذِكرِ البخاريِّ لهذه العبارةِ في روايتَيهِ، وكذا الجَوابُ عن قَولِ ابنِ حَجرٍ بإدراجِها.

أمَّا الإمامُ المِزِّيُّ فإنَّه بعدَ ذِكرِ روايتَي الحَديثِ عندَ البخاريِّ قالَ: «وليسَ فيه: «**تَقتُلُ عَمَّارًا الفِئَةُ الباغيةُ**»»[1].

فقولُه: «ليسَ فيه» غيرُ صَريحٍ في نِسبةِ عَدمِ ذِكرِ هذه العبارةِ إلى البخاريِّ نفسِه، وإنَّما تُفيدُ عبارَتُه أنَّه لم يجِدْ تلك العِبارةَ في الحديثِ فيما تيسَّرَ له مِن نُسَخِ ورِواياتِ الصَّحيحِ.

وهذا يُجابُ عنه بما تقدَّمَ مِن تَقريرِ ابنِ رجَبٍ أنَّ هذه العبارةَ وُجِدَت فِعلًا في بعضِ نُسَخِ الصَّحيحِ، خاصَّةً وأنَّ ابنَ رجَبٍ بلَديُّ المِزِّيِّ، وشارَكَه في العِنايةِ بالصَّحيحِ، ثمَّ تأخَّرَت وفاتُه عن المِزِّيِّ -كما هو معروفٌ- بنَيِّفٍ وخمسينَ سَنةً، فلعلَّه أُتيحَ له مِن نُسَخِ الصَّحيحِ المُعتمَدةِ ما لم يقِف علَيه المِزِّيُّ، رحِمَ اللَّهُ الجميعَ.

---

(١) «تحفة الأشراف»: ٣/ ٤٢٧.

أمَّا الحافظُ ابنُ كثيرٍ رحِمَه اللَّهُ: فتَعدَّدَ موقِفُه مِنَ الحديثِ مِن مَوضِعٍ لآخَرَ في كتابِه: «البِدايةُ والنِّهايةُ»، ففِي موضِعٍ ذكَرَ كَلامَ البيهقيِّ السَّابقَ مع بعضِ اختِصارٍ، وأَقَرَّه[١]، وبذلك يَشمَلُه ما سيأتي مِنَ الجَوابِ عمَّا ذكَرَه البيهقيُّ.

ثمَّ ذكَرَ ابنُ كثيرٍ في موضِعٍ بعدَ هذا تخريجَ البخاريِّ للحَديثِ مِن طَريقَيهِ كما تقدَّمَ في التَّخريجِ، وذكَرَه بلَفظِ: «**يا وَيحَ عمَّارٍ، يَدعُوهُم إلى الجنَّةِ، ويَدعُونَه إلى النَّارِ**»، قالَ: «يقولُ عمَّارٌ: أعوذُ باللَّهِ مِنَ الفِتَنِ»، ثمَّ قالَ ابنُ كثيرٍ: «وفي بعضِ نُسَخِ البخاريِّ: «**يا وَيْحَ عَمَّارٍ، تقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ، يَدعُوهُم إلى الجنَّةِ، ويَدعُونَه إلى النَّارِ**»[٢].

---

(١) «البداية والنهاية»: ٤/ ٥٣٦.

(٢) المصدر السابق: ١٠/ ٥٣٨ ضِمنَ ترجمةِ عمَّارِ بن ياسرٍ، سنةَ ٣٧هـ، وقد أشارَ محقِّقوها إلى أنَّ عبارةَ: «وفي بعضِ نُسَخِ البخاريِّ» جاء في بعضِ النُّسَخِ بدلَها: «وفي الفِتَنِ»، وهذا خِلافُ ما تقدَّم في تخريجِ الحديثِ من أنَّ البخاريَّ أخرَجَه في «الصَّلاةِ» وفي «الجهادِ» فقط، كما أنَّه ليس فيه نَفيٌّ ثُبوتِه في الصَّحيحِ، ولكن فيه وَهمٌ في تحديدِ موضِعه منه فقط بكتابِ «الفِتَنِ» من الصَّحيحِ، حيث لم يُوجَد فيه الحديثُ، وتقدَّمَ أنَّ المِزِّيَّ ذكَرَ تخريجَ الحديثِ في الموضِعينِ السَّابقينِ فقط.

وهذا يلتَقي مع ما تقدَّمَ مِن كلامِ ابنِ رجَبٍ.

وسيأتِي لابنِ كثيرٍ توجيهٌ لمعنَى الحديثِ، ولما يُستفادُ منه علَى ضَوءِ ثُبوتِ هذه العبارةِ فيه.

وأمَّا الإمامُ العَينيُّ في شرحِه للحَديثِ في الموضعِ الأوَّلِ - وهو مِن طَريقِ عبدِ العزيزِ بنِ مُختارٍ، عن خالدٍ الحَذَّاءِ- فقَد ذكَرَ ضِمنَ هذه الرِّوايةِ لفظَي: «الفِئةِ» و«الباغيةِ» وشَرَحَهما؛ فدَلَّ ذلك علَى ثُبوتِ العبارةِ التي فيها هَذانِ اللَّفظانِ في نُسخَتِه مِن الصَّحيحِ في هذا الموضِعِ[1].

وقَد بيَّنَ العَينيُّ إسنادَه لصَحيحِ البخاريِّ بسَماعِه له عن شَيخَينِ له:

أوَّلُهما: روايتُه مِن طَريقِ كَريمةَ بنتِ أحمدَ المَروزِيَّةِ، عن الكُشميهَنيِّ.

ومِن طَريقِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ محمَّدٍ الدَّاوُديِّ، عن ابنِ حَمُّويَه السَّرخسيِّ.

كلاهما -الكُشميهَنيُّ، وابنُ حَمُّويَه- عن الفِرَبْريِّ، عن البخاريِّ.

---

(١) «عُمدة القاري» للعَيني: ٤/ ٢٣، ٢٤.

وشيخُه الثَّاني: روايتُه مِن طَريقِ سَعيدِ بنِ أبي سَعيدٍ العَيَّارِ، عن أبي عليٍّ محمَّدِ بنِ عُمرَ بنِ شَبُّويَه.

ومِن طَريقِ أبي سَهلٍ محمَّدِ بنِ أحمدَ الحفصيِّ، عن الكُشميهَنيِّ.

ومِن طَريقِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ محمَّدٍ الدَّاوديِّ عن ابنِ حَمُّويَه.

ثلاثتُهم -ابنَ شبُّويَه، والكُشميهَني، وابنَ حَمُّويَه- عن الفِرَبْريِّ، عن البخاريِّ[١]

فيدلُّ هذا علَى أنَّ عبارةَ: «**تقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ**» كما ثبَتَت في نُسخَةِ العَينيِّ التي شَرَحَ علَيها، فقَد ثبَتَت أيضًا في رِواياتِ الصَّحيحِ التي سَمِعَها، وذلك في الموضِعِ الأوَّلِ مِنَ الصَّحيحِ، الذي هو من طَريقِ عبدِ العزيزِ بنِ مُختارٍ عن خالدٍ الحَذَّاءِ.

وقد أيَّدَ ذلك في خلالِ شَرحِه للحَديثِ في هذا الموضِعِ الأوَّلِ، مع إضافَةِ وجودِ تلك العبارةِ في رِوايةٍ أُخرَى مِن رِواياتِ الصَّحيحِ غيرَ الرِّواياتِ التي سَمِعَها؛ فقد ذكَرَ أنَّ تلك العبارةَ وقَعَت في رِوايةِ ابنِ السَّكَنِ، وكَريمَةَ وغيرِهما[٢]

---

(١) يُنظر: «العُمدة»: ١/ ٤، ٥.

(٢) يُنظر: المصدر السابق: ٤/ ٢٤.

فقولُه: «وكَريمَةَ وغيرِهما» يشمَلُ رِوايتَه السَّابقةَ مِن طَريقِ كَريمَةَ وغيرِها، عن تلاميذِ الفِرَبْريِّ الثلاثةِ، كما تقدَّمَ ذِكرُهم.

أمَّا ابنُ السَّكنِ -الذي قرَّرَ العَينيُّ وجودَ العبارةِ في رِوايتِه أيضًا-: فلم يذكُرِ العَينيُّ تلك الرِّوايةَ ضمنَ ما تحمَّلَه مِن رِواياتِ الصَّحيحِ كما تقدَّمَ، ولكن تقدَّمَ أيضًا أنَّ ابنَ السَّكنِ هذا مِن مشاهيرِ رُواةِ الصحيحِ عنِ الفِرَبْريِّ، وأنَّ القاضيَ عياضًا وصَفَ رِوايتَه هذه بالإتقانِ والصِّحَّةِ والسَّلامةِ مِن الخَللِ[1]، وبذلك يكونُ ثُبوتُ هذه العبارةِ فيها مُؤكِّدًا لثُبوتِها في رِوايةِ هذا الحديثِ في الصَّحيحِ ولو في الموضعِ الأوَّلِ على الأقلِّ، وهو الذي مِن طريقِ عبدِ العزيزِ بنِ مختارٍ، كما أسلَفتُ، وسيأتي أيضًا ما يُؤكِّدُه.

أمَّا في الموضعِ الثَّاني مِن الصَّحيحِ، وهو الذي مِن طريقِ عبدِ الوهابِ الثَّقَفيِّ عنِ الحذَّاءِ، في كتابِ الجهادِ، بابِ مسحِ الغُبارِ عنِ الرَّأسِ في سبيلِ اللَّهِ: فإنَّ العَينيَّ لم يذكُر فيه هذه العبارةَ ضِمنَ متنِ الحديثِ، ولم يتعرَّض لشرحِها[2]، فلعلَّها

---

(١) ينظر: «إفادة النَّصيح»: ٢٢، ٢٣.

(٢) ينظر: «عُمدة القاري»: ١١/ ٣٥٠، ٣٥١.

لم تُوجَد في نُسختِه في هذا الموضعِ الثَّاني الذي مِن طريقِ عبدِ الوهابِ الثَّقَفيِّ، أو أنَّها وُجِدَت ولكنَّه ترَكَ ذكرَها، والتَّعرُّضَ لها لتقدُّمِ شرحِها في الموضعِ الأوَّلِ.

كما أنَّها أُثبِتَت في هذا الموضعِ عندَ غيرِ العَينيِّ، كما تقدَّمَ في تخريجِ الحديثِ، وكما سيأتي أيضًا.

ثمَّ إنَّ الإمامَ العَينيَّ في الموضعِ الأوَّلِ، بعدَ ذكرِه الأمورَ المُبيِّنَةَ لثبوتِ عبارةِ: «**تقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ**» -كما تقدَّمَ- ذكَرَ ما قدَّمتُه عن الحُميديِّ، مِن نَفيِ ذِكْرِ البخاريِّ لها، ثمَّ عقَّبَ علَيه بقولِه: «والجوابُ الصَّحيحُ في هذا: أنَّهم كانوا مجتهدينَ ظانِّين أنَّهم يدعُونَه إلى الجنَّةِ، وإن كانَ في نفسِ الأمرِ خِلافُ ذلك، فلا لَومَ علَيهم في اتِّباعِ ظُنونِهم...»[١]

فجَوابُ العَينيِّ هذا مع شَرحِه لمُفرداتِ عبارةِ: «**تقتُلُه الفئةُ الباغيةُ**» كِلاهُما يُفيدُ إقرارَه بثُبوتِ تلك العبارةِ في الحديثِ، واعتبارَ ما ذكَرَه هو الجوابُ الصَّحيحُ عمَّا يُستفادُ مِن ظاهرِ الحديثِ مع ثُبوتِها فيهِ.

---

(١) «عُمدة القاري»: ٤/ ٢٤، كتابُ الصَّلاة، بابُ التَّعاونِ في بناءِ المسجدِ.

ومُقتضَى هذا أنَّه لا يُقِرُّ ما ذكَرَه عن الحُمَيديِّ، مِن نَفيِ ذِكْرِ البخاريِّ لها في الصَّحيحِ، ولا تعليلِه السَّابقِ لذلك.

كما أنَّه عُرِفَ عن العَينيِّ نقلُه الكثيرَ عن «فتحِ الباري» لابنِ حجرٍ، ولكنَّه لم يَنقُل في هذا الموضعِ قولَ ابنِ حجرٍ بأنَّ هذه العبارةَ مُدرَجَةٌ في رِوايةِ البخاريِّ، ولا تعليلَه لذلك، كما تقدَّمَ؛ فأكَّدَ هذا أيضًا إقرارَه بثُبوتِ العبارةِ في هذا الموضِعِ على الأقلِّ، مع الجَوابِ عنِ الحُكمِ المُستفادِ مِنها بما تقدَّمَ.

٢- وقولُ الإمامِ الحُميديِّ، بعدَ نَفيِ ذِكرِ البخاريِّ لتلك العبارةِ: «ولعلَّها لم تقَع له فيهما[١]، أو وقَعَت فحذَفَها لغَرَضٍ قصَدَه في ذلك، فيُنظَرُ فيه» يُجابُ عنه بما يلي:

أمَّا قولُه: «لعلَّها لم تقَع له فيهما» فمعناه: لعلَّ البخاريَّ لم يكُن لدَيه تلك العبارةُ في مَرويَّاتِه عن شَيخَيهِ اللَّذينِ أخرَجَ الحديثَ عنهما في صَحيحِه، وهما عبدُ العزيزِ بنُ مختارٍ، وعبدُ الوَهَّابِ الثَّقفيُّ.

---

(١) يعني: في الطَّريقينِ اللَّذين خرَّجَ منهما الحَديثَ في صَحيحِه.

وسيأتي مِن كلامِ الإمامِ البيهقيِّ وغيرِه ما يرُدُّ هذا الاحتمالَ، ويرُدُّه أيضًا ما تقدَّمَ وما سيأتي مِن ثُبوتِ تلك العبارةِ فعلًا في نُسَخِ ورِواياتِ الصَّحيحِ التي لم تتيسَّر للإمامِ الحُميديِّ، وهي أكثَرُ ممَّا تيسَّرَ له، ثمَّ إنَّه لم يقتَصِر على هذا الاحتمالِ، بل انتقَلَ إلى الاحتمالِ الآخَرِ، فقالَ: «أو وقَعَت له فحَذَفَها لغرَضٍ قصَدَه في ذلك»، وهذا يفيدُ عدمَ قَطعِه بأيٍّ مِن هذينِ الاحتمالينِ، كما يُلاحَظُ أنَّه لم يُحدِّد غَرضًا مُعيَّنًا لمَقْصِدِ البخاريِّ مِن ذلك حتَّى يتسنَّى لنا تأمُّلُه، ومَعرِفةُ هل يُمكِنُ اتِّساقُه مع ما عُرِفَ بالاستِقراءِ مِن أغراضِ البخاريِّ فيما يحذِفُه أو لا؟

ولعلَّ هذا ما جعَلَ الحافظَ ابنَ حجرٍ بعدَ ذكرِه مجمَلَ قولِ الحُميديِّ وأبي مسعودٍ الدِّمشقيِّ يُعقِّبُ عليهما بقولِه: «ويظهَرُ لي أنَّ البخاريَّ حذَفَها عمدًا، وذلك لنُكتةٍ خفيَّةٍ وهي أنَّ أبا سعيدٍ الخُدريَّ اعترَفَ أنَّه لم يَسمَع هذه الزِّيادةَ مِن النبيِّ ﷺ؛ فدَلَّ على أنَّها في هذه الرِّوايةِ مُدرَجَةٌ، والرِّوايةُ التي بيَّنَت ذلك ليسَت على شرطِ البخاريِّ، وقد أخرَجَها البزَّارُ مِن طريقِ داودَ ابنِ أبي هندٍ، عن أبي نَضْرَةَ، عن أبي سَعيدٍ، فذكَرَ الحديثَ في

بناءِ المسجدِ، وحمْلِهم لَبِنةً لَبِنةً، وفيه: فقال أبو سَعيدٍ: فحدَّثَني أصحابِي -ولم أسمَعْه مِن رسولِ اللَّهِ ﷺ- أنَّه قال: «**يا ابنَ سُميَّةَ، تقتُلُك الفِئةُ الباغيةُ**».

قال الحافظُ: «وابنُ سُميَّةَ هو عمَّارٌ، وسميَّةُ أُمُّه، وهذا الإسنادُ على شرطِ مُسلمٍ»، ثمَّ قال: «فاقتصَرَ البخاريُّ على القَدْرِ الذي سمِعَه أبو سعيدٍ مِن النبيِّ ﷺ دونَ غيرِه، وهذا دالٌّ على دقَّةِ فَهمِه وتبحُّرِه في الاطِّلاعِ على عِلَلِ الأحاديثِ»(١).

وقد نقَلَ القَسطلَّانيُّ مُجمَلَ كلامِ الحافظِ هذا ما عدَا قولَه: «إنَّ هذه الزِّيادةَ مُدرجَةٌ في هذه الرِّوايةِ»(٢).

وكلامُ الحافظِ ابنِ حجرٍ وصَنيعُ القَسطَلَّانيِّ بعدَه، فيهما أمورٌ:

أحدُها: أنَّ الحافظَ -قَبْلَ كلامِه هذا في شرحِ الحديثِ نفسِه، وفي مَعرِضِ الرَّدِّ على سابقِيه مِن شُرَّاحِ الحديثِ- قرَّرَ أنَّ تلك الزِّيادةَ ثابتةٌ في رِوايةِ ابنِ السَّكنِ، وكَريمةَ وغيرِهما،

---

(١) ينظر: «الفتح»: ١/ ٥٤٢.

(٢) «إرشاد الساري»: ١/ ٤٤٢.

وفي نُسخةِ الصَّاغانيِّ مِن الصَّحيحِ، التي ذكَرَ أنَّه قابَلَها على نُسخةِ الفِرَبْرِيِّ التي بخطِّه.

فلمَّا جزَمَ بعدَ ذلك بأنَّ البخاريَّ حذَفَ هذه الزِّيادةَ عَمدًا لغَرَضٍ مُعيَّنٍ، استشعَرَ التَّعارُضَ الظَّاهرَ بينَ هذا وبينَ ما قرَّرَه قبلَه مِن ثُبوتِها فعلًا في عَددٍ مِن رِواياتِ الصَّحيحِ ونُسَخِه المُوثَّقةِ، فحاوَلَ الجوابَ عن ذلك بما يُفيدُ أنَّ سببَ وجودِها فيما وُجِدَت فيه هو إدراجُها في تلك الرِّوايةِ مِن غيرِ البخاريِّ، وليسَ ثُبوتُها عنه، ومع أنَّ القَسطلَّانيَّ حذَفَ تصريحَ ابنِ حجَرٍ هذا بالإدراجِ، فإنَّه أبقَى بقيَّةَ كلامِه المُتعارِضِ كما هو، دونَ جَوابٍ أو تعقيبٍ، مع أنَّه أثبَتَ بنفسِه ما رمَزَ له اليُونينيُّ من وجودِ الزِّيادةِ في أكثَرِ الرِّواياتِ والنُّسخِ المعروفةِ للصَّحيحِ[1].

والذي يستعرِضُ ما ذكَرَه ابنُ حجَرٍ بنفسِه، وكذا القَسطلَّانيُّ وغيرُهما مِن دَلائلِ ثُبوتِ هذه العبارةِ عنِ البخاريِّ في صحيحِه يجِدُها أكثَرَ وأقوَى، كما سيأتي تفصيلُه.

كما أنَّ ما استدَلَّ به الحافظُ ابنُ حجَرٍ على إدراجِ هذه الزِّيادةِ

---

(١) يُنظر: «إرشاد السَّاري»: ١/ ٤٤١، ٤٤٢، ٥/ ٤٩.

في رِوايةِ البخاريِّ للحَديثِ لا يسلَمُ له؛ وذلك لأنَّها قد ثبَتَت فِعلًا خارجَ الصَّحيحِ مِن الطَّريقِ نفسِه الذي أخرَجَ البُخاريُّ الحديثَ منه في الموضِعِ الأوَّلِ في صَحيحِه، وهو طَريقُ عبدِ العزيزِ بنِ المُختارِ، كما سيأتي، وهذا يُنافِي الإدراجَ.

وما قدَّرَه الحافظُ سببًا خفيًّا لحذفِ البخاريِّ لتلك الزيادةِ، وهو أنَّ أبا سعيدٍ لم يسمَع هذه الزِّيادةَ منَ النبيِّ ﷺ؛ فاقتصَرَ البخاريُّ على القَدرِ الذي سمِعَه أبو سعيدٍ، فيُجابُ عنه: بأنَّ البخاريَّ قد عُرِفَ مِن صَنيعِه فِعلًا إيثارُ الرِّوايةِ المُصرَّحِ فيها بالسَّماعِ، تبعًا لمَا عُرِفَ مِن شَرطِه في ثُبوتِ اللِّقاءِ مِن المُعَنعِنِ[1]، لكنَّه بالنِّسبةِ للصَّحابيِّ -كما في الحديثِ الذي معنا- نجِدُ البخاريَّ قد أخرَجَ في صحيحِه ما يُثبِتُه مِن حيثُ جمعُ الصَّحابيِّ بينَ ما سمِعَه مِن الرسولِ ﷺ مباشرةً، وبينَ ما صرَّحَ بأنَّه لم يسمَعْه مباشرةً منه ﷺ، ولكن سمِعَه مِن بعضِ مَن حضَرَ معَه واقِعةَ الحديثِ.

ففي كتابِ الأَحكامِ، بابِ الاستخلافِ: أخرَجَ البخاريُّ

---

(١) «هَدي السَّاري»: ١٢، و«إرشاد السَّاري» للقَسطَلَّاني: ١/ ٢٥.

مِن حديثِ جابرِ بنِ سَمُرَةَ قال: سمِعتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقولُ: «**يَكونُ اثْنا عَشَرَ أميرًا**». فقال كلِمةً لم أسمَعها، فقال أبي: إنَّه قال: «**كُلُّهم مِن قُرَيشٍ**»[١].

فلم يقتَصِرِ البُخاريُّ -كما ترَى- على القَدرِ الذي قرَّرَ جابرٌ في هذه الرِّوايةِ سماعَه مِن الرَّسولِ ﷺ.

ولم يُعلِّقِ الحافظُ ابنُ حجَرٍ في شَرحِه المُطوَّلِ للحَديثِ على صَنيعِ البخاريِّ هذا بشيءٍ، ولم يُخرِّجِ البخاريُّ في البابِ غيرَ تلك الرِّوايةِ، مع أنَّ للحَديثِ رِوايةً أُخرَى أخرَجَها مسلمٌ في صَحيحِه مُنفردًا بها عن البخاريِّ، وفيها تَصريحُ جابرٍ بسَماعِ مَتنِ الحَديثِ كلِّه منَ الرَّسولِ ﷺ[٢].

ثمَّ إنَّ الرِّوايةَ عندَ البخاريِّ مدارُها على خالدٍ الحذَّاءِ، وقد روَاها عنه عندَه راويانِ، هما: عبدُ العزيزِ بنُ مختارٍ في الموضعِ الأوَّلِ، وعبدُ الوَهَّابِ الثَّقَفيُّ في الموضعِ الثَّاني.

---

(١) «البخاري» مع «الفتح»: ١٣/ ٢١١، حديث (٧٢٢٢).

(٢) يُنظر: «صحيح مُسلم»: ٣/ ١٤٥٣، حديث (١٨٢٢)، و«تحفة الأشراف»: ٢/ ٦١، حديث (٢٢٠٢).

وقد قالَ أبو مسعودٍ الدِّمشقيُّ: «لم يذكُرِ البخاريُّ هذه الزيادةَ، وهي في حديثِ عبدِ العزيزِ بنِ المختارِ»[١].

ثمَّ قالَ: «وأمَّا حديثُ عبدِ الوَهَّابِ الذي أخرَجَه البخاريُّ دونَ هذه الزيادةِ، فلم يقَع إلينا مِن غيرِ حَديثِ البخاريِّ»[٢]

ومعنَى هذا: أنَّ أبا مسعودٍ الدِّمشقيَّ مع نَفيهِ ذِكرَ البخاريِّ لهذه الزِّيادةِ مُطلقًا، فإنَّه يقرِّرُ ثُبوتَها عندَ غيرِه مِن أحَدِ الطَّريقينِ اللَّذينِ أخرَجَ البخاريُّ الحديثَ مِنهما، وهي طريقُ عبدِ العزيزِ ابنِ المختارِ، وقد أخرَجَها فِعلًا الحاكِمُ في «المُستدرَكِ» بلفظِ: «**وَيْحَ عمَّارٍ، تقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ**» مع زِياداتٍ أُخرَى عن لَفظِ رِوايتَيِ البخاريِّ السَّابقِ تخريجُهما؛ ولذا قالَ الحاكِمُ: «هذا حَديثٌ صَحيحٌ على شَرطِ البخاريِّ، ولم يُخرِجاه بهذه السِّياقةِ» وأقرَّه الذَّهبيُّ[٣]، وكذلك أقرَّه الحافظُ ابنُ حجرٍ نفسُه في «إتحافِ المهَرةِ»[٤]، وهذا ما يدفَعُ ما ذكَرَه في «الفتحِ» عندَ

---

(١) «الجمع بين الصَّحيحين» للحُمَيديِّ: ٢/ ٤٦٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) «المُستدرَك» مع «تلخيص الذَّهبي»، كتابُ قتالِ أهلِ البغي: ٢/ ١٤٩.

(٤) ٥/ ٣٥٥ (٥٥٧٧).

شرحِ رِوايةِ عبدِ العزيزِ هذه، مِن أنَّ تلك الزِّيادةَ مُدرَجةٌ في هذه الرِّوايةِ، ويدفَعُ كذلك ما استظهَرَه مِن أنَّ البخاريَّ حذَفَها عَمدًا، كما تقدَّمَ.

وأمَّا ما ذكَرَه أبو مسعودٍ عن رِوايةِ عبدِ الوهابِ، فسيأتي الجوابُ عنه في موضعِه، إن شاءَ اللَّهُ.

٣- وأمَّا الإمامُ البيهقيُّ فقد نفَى ذِكرَ البخاريِّ لهذه العبارةِ في صَحيحِه في الموضعَينِ، ثمَّ قالَ: «وكأنَّه إنَّما ترَكَها لمُخالفةِ أبي نَضْرَةَ عن أبي سَعيدٍ، عِكرِمةَ في ذلك»[(١)].

وقد تبِعَه الحافظُ ابنُ كثيرٍ في هذا في أحدِ موضعَينِ مِن كتابِه «البدايةِ والنِّهايةِ»، كما تقدَّمَ.

ومعنَى كلامِ البيهقيِّ هذا: أنَّ أبا نَضْرَةَ -وهو المنذرُ بنُ مالكٍ العَبديُّ[(٢)]- قد رَوَى الحديثَ عن أبي سعيدٍ الخُدريِّ، وخالَفَ فيه روايةَ عِكرِمةَ عن أبي سعيدٍ التي أخرَجَها البخاريُّ، وذلك بذكرِ أبي نَضْرَةَ واسِطةً بينَ أبي سعيدٍ وبينَ

---

(١) «دلائل النبوَّة»: ٢/ ٥٤٦- ٥٤٨.

(٢) «تهذيب التهذيب»: ١٠/ ٣٠٢.

الرَّسولِ ﷺ، وذكَرَ مُناسبةً للحَديثِ غيرَ التي ذُكِرَت في روايةِ عِكرِمةَ عندَ البخاريِّ[1].

وفيما ذكَرَه البيهقيُّ أمورٌ:

أوَّلُها: تعبيرُه بأنَّ البخاريَّ ترَكَ هذه العبارةَ، يُفيدُ إقرارَه بأنَّ البخاريَّ كانَ يعرِفُها، ولكن ترَكَ -فقط- ذِكرَها في صَحيحِه، وقد تقدَّمَ أنَّه انتقَى ما فيه مِن ستمائةِ ألفِ حديثٍ مِن مَرويَّاتِه، وبذلك يكونُ في قولِ البيهقيِّ هذا رَدٌّ لقولِ الحُميديِّ السَّابقِ بأنَّ هذه العبارةَ لعلَّها لم تقَع للبخاريِّ في هذينِ الطَّريقينِ.

ثانيها: تعبيرُ البيهقيِّ عن عدمِ ذِكرِ البخاريِّ لهذه العبارةِ بقولِه: «وكأنَّه إنَّما ترَكَها». فيه إشارةٌ واضِحةٌ إلى تورُّعِه عنِ الجَزمِ بما ذكَرَه في تعليلِ تركِ البخاريِّ لهذه العبارةِ.

ثالثُها: يُمكِنُ الجوابُ عن تعليلِه المذكورِ بأنَّ عِكرِمةَ -وهو مولَى ابنِ عباسٍ رضي الله عنه- باعتبارِ شرطِ البخاريِّ في صحيحِه، أرجَحُ حالًا مِن «أبي نَضْرَةَ» المخالِف له، فقد أخرَجَ البخاريُّ

---

(١) تُنظر الرِّوايةُ عند البيهقيِّ في «الدَّلائل»: ٢/ ٥٤٨ بسَنَده، مع عَزوِه لها أيضًا إلى «صَحيح مُسلم»، وهي عنده في «الصَّحيح» برقم (٢٩٢٦)، و«هَدي السَّاري»: ٤٢٥- ٤٣٠.

لعِكرِمةَ محتجًّا به[١]، في حينِ لم يحتجَّ بأبي نَضْرَةَ، وإنَّما أخرَجَ له استشهادًا[٢]، وبذلك لا يصلُحُ تعليلُ تركِ البخاريِّ لهذه العبارةِ بمُخالفةِ أبي نَضْرَةَ لعِكرمةَ في رِوايتِه.

٤- وعندَما نرجِعُ إلى طبعةِ «صحيحِ البخاريِّ» المعروفةِ بالطَّبعةِ السُّلطانيَّةِ، والتي اعتُمِدَ فيها على النُّسخَةِ اليُونينيَّةِ أو على فُروعِها، وأُثبِتَ عليها فُروقُ نُسَخِ ورِواياتِ الصَّحيحِ بعنايةٍ وإتقانٍ كما تقدَّمَ، عندَما نرجِعُ إلى هذه الطبعةِ أو إلى ما صُوِّرَ عنها نجِدُ الآتي:

في الموضِعِ الأوَّلِ مِن الصحيحِ[٣] الذي أخرَجَ البخاريُّ فيه الحديثَ مِن طريقِ عبدِ العزيزِ بنِ مختارٍ، عن الحذَّاءِ: نجِدُ أنَّه ذُكِرَ فيه ضِمنَ متنِ الحديثِ: «**ويحَ عمَّارٍ، تقتُلُه الفِئةُ الباغِيةُ، يدعُوهُم إلى الجنَّةِ**». وقد رُمِزَ فوقَ عبارةِ «**تقتُلُه الفِئةُ الباغِيةُ**» إشارةً إلى أنَّها ساقطةٌ مِن رِوايةِ أبي ذرٍّ الهَرَويِّ، ومِن نُسخَةِ

---

(١) «تهذيب التهذيب»: ٧/ ٢٦٣.

(٢) المصدر السابق: ١٠/ ٣٠٢.

(٣) ١/ ١٢٢.

عبدِ اللَّهِ بنِ إبراهيمَ الأصيليِّ. وأبو ذرٍّ الهرَويُّ قد تقدَّمَ أنَّه أحَدُ رُواةِ الصَّحيحِ عن كلٍّ مِن المُستَمليِّ، وابنِ حمُّويَه السَّرخسيِّ، والكُشميهَنيِّ، وثلاثتُهم يروونَه عنِ الفِرَبْريِّ عن البخاريِّ.

أمَّا الأصيليُّ: فهو أحدُ رُواةِ الصَّحيحِ عن محمَّدِ بنِ أحمدَ، أبي زَيدٍ المَروزيِّ، عن الفِرَبْريِّ عنِ البخاريِّ(١)، وقد تقدَّمَ أنَّ نُسختَه مِن الصَّحيحِ مِن أوثَقِ النُّسَخِ، وما تقدَّمَ مِن كَلامِ اليُونينيِّ عن نُسخَتِه التي هي أصلُ تلك الطَّبعةِ يُفيدُ أنَّ هذه العبارةَ وإن سقَطَت مِن عندِ الأصيليِّ وأبي ذرٍّ في هذا الموضعِ، لكنَّها ثابتةٌ في ثلاثِ نُسَخٍ أُخرَى مُتقَنةٍ؛ وهي: أصلُ سَماعِ اليُونينيِّ نفسِه بسَنَدِه إلى أبي الحسَنِ الدَّاوديِّ عن ابنِ حمُّويَه -أحَدِ شُيوخِ أبي ذَرٍّ، وأصلُ الحافظِ أبي القاسمِ ابنِ عساكرَ، وأصلُ الحافظِ أبي سَعدٍ السَّمعانيِّ(٢). وقد عزا ابنُ عَساكرَ نفسُه الحَديثَ إلى الصَّحيحينِ بذِكرِ عبارةِ «**تقتُلُه الفئةُ الباغيةُ**»(٣)، ومِن بعدِهِ

(١) «تذكرة الحفاظ»: ٣/ ١٢٤، و«فتح الباري»: ١/ ٦.

(٢) تُنظر: «مُقدِّمةُ اليونينيِّ»: ٢١- ٢٦.

(٣) «تاريخ دمشق»: ٤٣/ ٤١٢، ٤١٣.

النَّوويُّ[١]، والذَّهبيُّ[٢]، وابنُ المُلقِّنِ[٣]، والعِراقيُّ[٤] وغيرُهم.

ثمَّ إنَّ الأصيليَّ لم ينفرِدْ بروايةِ الصَّحيحِ عن المَروزيِّ، بل شارَكَه في رِوايةِ الصَّحيحِ عنه عددٌ أكثرُ منه، مع الثِّقةِ والضَّبطِ والدِّرايةِ، كالحافظِ أبي نعيمٍ الأصبهانيِّ، والحافظِ أبي الحسنِ عليِّ بن محمَّدٍ القابِسيِّ، وقد عُرِفَت كُتبُه بغايةِ الضَّبطِ والصِّحَّةِ، والذي ضَبطَ له نُسختَه مِن الصَّحيحِ هو الأصيليُّ نفسُه[٥].

وأيضًا قد عُرِف أنه رَوَى الصَّحيحَ عن الفِرَبْريِّ مَن هم أكثرُ عَددًا مِن كلٍّ من أبي زَيدٍ المَروزيِّ، وشُيوخِ أبي ذَرٍّ الثَّلاثةِ مع الاتِّصافِ بالثِّقةِ والضَّبطِ، وتميُّزِ عَددٍ منهم بالنِّسبةِ لرِوايةِ الصَّحيحِ؛ فقد شارَكَ المَروزيَّ وشُيوخَ أبي ذَرٍّ الثَّلاثةَ في رِوايةِ الصَّحيحِ عن الفِرَبْريِّ كلٌّ من:

---

(١) «تهذيب الأسماء واللُّغات»: ٢/ ٣٥٢.

(٢) «تاريخ الإسلام»، عَهد الخُلفاء الرَّاشدين: ٥٧٨.

(٣) «البدر المُنير في تخريج أحاديث وآثار الشَّرح الكبير»: ٨/ ٥٤٨.

(٤) «المُغني عن حمل الأسفار»: ١/ ٦٩٢ ح (٢٥٥٢).

(٥) «تذكرة الحفَّاظ»: ٣/ ١٠٨٠.

١- سَعيدِ بنِ عثمانَ بنِ السَّكَنِ، وقد تقدَّمَ بيانُ اتصافِ رِوايتِه ونُسخَتِه مِن الصَّحيحِ بالإتقانِ والصِّحَّةِ، وأَوَّليَّتِه في جلبِ رِوايةِ الصَّحيحِ إلى مِصرَ، وقد قرَّرَ القاضي عياضٌ[(١)]، وابنُ حجرٍ[(٢)]، والعَينيُّ[(٣)]، والقَسطَلّانيُّ[(٤)] ثُبوتَ تلك العبارةِ في رِوايتِه.

٢- محمدِ بنِ خالدِ بنِ الحسَنِ الفِرَبْريِّ، الذي حَدَّثَ الإمامَ الخطَّابيَّ بصَحيحِ البخاريِّ - إلَّا قليلًا مِن آخرِه - عن الفِرَبْريِّ[(٥)].

٣- أحمدَ بنِ عبدِ اللَّهِ بنِ نُعيمٍ، النُّعيميِّ السَّرخسيِّ[(٦)].

٤- أحمدَ بنِ عبدِ اللَّهِ بنِ محمَّدِ بنِ يوسفَ الفِرَبْريِّ، وهو حفيدُ الفِرَبْريِّ الكبيرِ الذي يَروي عنه الجميعُ[(٧)].

---

(١) «مشارق الأنوار»: ٢/ ٣٨٢.

(٢) «الفتح»: ١/ ٥٤٢.

(٣) «عُمدة القاري»: ٤/ ٢٤.

(٤) «إرشاد السَّاري»: ١/ ٤٤٢، و«إفادة النَّصيح»: ٢٣.

(٥) يُنظر: «أعلام الحديث شرح صحيح البخاري»، للخَطَّابي: ١/ ٥، و«إفادة النَّصيح»: هامش ٢٣.

(٦) «التقييد» لابن نُقطَةَ: ١/ ١٥٥، ١٥٦، و«إفادة النَّصيح»: ٢٣ هامش، و«العِبَر» للذَّهبي: ٣/ ٣١، ٣٢.

(٧) «إفادة النَّصيح»: هامش ٢٣.

٥- أحمدَ بنِ محمَّدٍ الأَخْسِيْكَتِّيِّ[١]

٦- محمدِ بنِ عمرَ بنِ شَبُّويَه الشبوبيِّ، وكان يُسمَعُ علَيه الصَّحيحُ بمَروٍ قبلَ الكُشميْهَنيِّ[٢].

٧- محمدِ بنِ محمدِ بن يوسفَ، أبي أحمد الجرجانيِّ، وهو مِن مشاهيرِ الأئمَّةِ الذين روَوا الصَّحيحَ عن الفِرَبْريِّ، كما تقدَّمَ[٣]

٨- إسماعيلَ بنِ محمدٍ، أبي عليٍّ الكُشَانيِّ، وقد تقدَّمَ أنَّ روايتَه اشتَهَرت بالعراقِ، وكان آخرَ مَن حدَّثَ بالصَّحيحِ عن الفِرَبْريِّ[٤]

٩- قال ابنُ رُشيدٍ بعد ذِكْرِ سَبعةٍ من مشاهيرِ أصحابِ الفِرَبْريِّ: ووَراءَهم غيرُهم مِن أعلامٍ وأغفالٍ[٥].

---

(١) «إفادة النَّصيح»: هامش ٢٣ ، و«فتح الباري»: ١/ ٦، و«إرشاد السَّاري»: ١/ ٣٩.

(٢) «إفادة النَّصيح»: ٢٣ هامش، و«فتح الباري»: ١/ ٦، و«إرشاد السَّاري»: ١/ ٣٩.

(٣) وانظر: «إفادة النَّصيح»: ٢٢، ٢٣، و«التقييد»: ١/ ١٠٢.

(٤) ويُنظر: «إفادة النصيح»: ٨٣، و«التقييد»: ١/ ٢٣٤، و«الفتح»: ١/ ٥، ٦.

(٥) «إفادة النَّصيح»: ٢٣ أصل وهامش، وتُنظر زيادةٌ في «شرح النووي لصحيح البخاري»: ٤، مع شرحَي القَسطَلَّاني، والقنوجي.

النَّتيجةُ العامَّةُ:

فبناءً علَى هذا كلِّه وعلى إشارَةِ اليُونينيِّ إلى سُقوطِ عبارةِ «**تَقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ**» من نُسخَةِ الأصيليِّ، ورِوايةِ أبي ذَرٍّ الهَرَويِّ ونُسخَتِه- يمكِنُ القولُ: إنَّ هذه العبارةَ ثابتةٌ في أكثرِ نُسَخِ الصَّحيحِ المُعتمَدةِ، وعندَ أكثرِ رُواتِه أيضًا المعروفينَ، سواءٌ عن الفِرَبْريِّ، أو عمَّن بعدَه، مع توافرِ الثِّقةِ والضَّبطِ والإتقانِ فيمَن أثبتَها، ومِن بينِهم مَن كان آخِرَ مَن حدَّثَ بالصَّحيحِ عن الفِرَبْريِّ، وهو الكُشَانيُّ، كما تقدَّمَ.

وأيضًا أبو ذَرٍّ الهَرَويُّ، وإن اعتبرَ الحافظُ ابنُ حجَرٍ رِوايتَه أَتقَنَ الرِّواياتِ، وجعَلَها عُمدتَه في شَرحِه إلَّا أنَّه قرَّرَ أنَّه يذكُرُ مِن غيرِها ما يحتاجُه المقامُ مع التَّنبيهِ عليه، كما فعَلَ في حَديثِنا هذا[١].

وقد ذكَرَ اليونينيُّ نفسُه أنَّ رِوايةَ أبي ذَرٍّ عن ابنِ حَمُّويَه الحَمُّويِيِّ -أَحدِ شيوخِه الثَّلاثةِ- قد خالَفَت رِوايةَ أَبي الحسنِ الدَّاوديِّ عن الحَمُّويِيِّ هذا في أشياءَ ثابتةٍ عن الحَمُّويِيِّ[٢]، وأنَّه

---

(١) «فتح الباري»: ١/ ٧، ٥٤٢، و«إرشاد السَّاري»: ١/ ٣٩-٤١، ٤٩-٥١.

(٢) تُنظر: مُقدِّمة نُسخَة اليونيني من «صحيح البخاري»: ٢٦.

لذلك أثبَتَ في نُسخَتِه التي هي أصلُ سماعِه من طَريقِ الدَّاودِيِّ عن الحَمُّوييِّ بعضَ ما ليس في رِوايةِ أبي ذَرٍّ عن الحَمُّوييِّ.

وذكَرَ أيضًا أنَّ رِوايةَ كَريمةَ المَروزيَّةِ عن الكُشميهَنيِّ قد خالَفَت رِوايةَ أبي ذَرٍّ عنه في أشياءَ[1]، وقد قرَّرَ كلٌّ من ابنِ حجَرٍ[2]، والعَينيِّ[3]، والقَسطَلَّانيِّ[4] أنَّ هذه العبارةَ ثابتةٌ في رِوايةِ كَريمةَ المَروزيَّةِ.

وقد قال عنها ابنُ نُقطَةَ: «كانت عالمةً تَضبِطُ كتابَها، فيما بلَغَنا»[5]. وذكَرَ الذَّهبيُّ أنَّها روَتِ الصَّحيحَ مرَّاتٍ كَثيرةً، وإحداها كانت بقراءةِ الخَطيبِ البَغداديِّ في مَوسِمِ الحجِّ بمكَّةَ، وقال الذَّهبيُّ: «وكانت إذا رَوَت قابَلَت بأَصلِها، ولها فَهْمٌ ومَعرِفةٌ في الخيرِ والتَّعبُّدِ»[6].

---

(١) مُقدِّمةُ اليونينيِّ لنُسخته من «صحيح البخاري»: ٢٩.

(٢) «فتح الباري»: ١/ ٥٤٢.

(٣) «عُمدة القاري»: ٤/ ٢٤.

(٤) «إرشاد السَّاري»: ١/ ٤٤٢.

(٥) «التقييد»: ٢/ ٣٢٤.

(٦) «السِّير»: ١٨/ ٢٣٣، ٢٣٤.

فهذا يقتَضي الاطمئنانَ إلى ما يَثبتُ في روايتِها، سيَّما عندَ عَدمِ المُخالفَةِ للأكثرِ، كما في حديثِنا هذا.

ثمَّ إنَّ ابنَ حجَرٍ مع عدم إثباتِه لتلك العبارَةِ ضِمنَ متنِ الصَّحيحِ الذي شرَحَ عليه، فإنَّه قالَ في الموضِعِ الأوَّلِ: «ثبَتَ مِن وجهٍ آخرَ -يعني: غيرَ رِوايةِ أبي ذَرٍّ-: «**تقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ، يَدعُوهُم...**» إلخ». ووصَفَ الرِّوايةَ الخاليةَ منها بأنَّها ناقصةٌ، ثمَّ قالَ: «لكن وقَعَ في رِوايةِ ابنِ السَّكَنِ وكَريمةَ وغيرِهما، وكذا ثبتَ في نُسخَةِ الصغانيِّ التي ذكَرَ أنَّه قابلَها على نُسخَةِ الفِرَبْريِّ التي بخطِّه زيادَةُ لَفظَةِ: «**وَيحَ عمَّارٍ، تقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ، يدعوهُم...**» الحديثَ[١]، ومثلَه ذكَرَ القَسطَلَّانيُّ[٢].

وفي الموضعِ الثَّاني للحَديثِ في الطَّبعةِ السُّلطانيةِ، وما صُوِّر عنها -وهو رِوايةُ الحديثِ مِن طَريقِ عبدِ الوهَّابِ الثَّقَفيِّ- ذُكِرَت عبارةُ: «**تقتلُه الفِئةُ الباغيةُ**» أيضًا، ورُمِزَ فوقَها بما يُفيدُ أنَّها ساقطةٌ من رِوايةِ أبي ذَرٍّ فقط[٣]، وهكذا ذكَرَ القَسطَلَّانيُّ[٤]

(١) يُنظر: «الفتح»: ١/ ٥٤٢.

(٢) «إرشاد السَّاري»: ١/ ٤٤٢.

(٣) «صحيح البخاري»: ٤/ ٢٥.

(٤) «إرشاد السَّاري»: ٥/ ٤٩.

ومقتضَى هذا: أنَّها ثابتةٌ في أربعِ نُسخٍ أُخرَى للصَّحيحِ، مُتقَنةٍ، وهي: أصلُ سماعِ اليونينيِّ نفسِه بسنَدِه إلى أبي الحسنِ الدَّاودِيِّ عن ابنِ حَمُّويَه -أَحدِ شيوخِ أبي ذَرٍّ الثَّلاثةِ- كما سبَقَ، وأَصلُ الحافظِ أبي القاسِمِ ابنِ عساكِرَ، وأصلُ الحافظِ أبي سَعدٍ السَّمعانيِّ.

ومُقتضاه أيضًا: أنَّ تلك اللَّفظةَ ثابتةٌ مِن طَريقِ عبدِ الوَهَّابِ الثَّقَفيِّ في هذ الموضعِ الثَّاني في أَكثرِ نُسخٍ ورِواياتِ الصَّحيحِ المعروفةِ والمُتداوَلةِ حتَّى الآنَ، سواءٌ عن الفِرَبْريِّ أو عمَّن روَوا عنه الصَّحيحَ، كما تقدَّمَ.

وعلَى هذا: فإنَّ ما تقدَّمَ مِن قولِ أبي مسعودٍ الدِّمشقيِّ: إنَّ حديثَ عبدِ الوهَّابِ الثَّقَفيِّ الذي أخرَجَه البخاريُّ دونَ هذه الزِّيادةِ لم يقَع إليه مِن غيرِ حَديثِ البخاريِّ - يُجابُ عنه: بأنَّ عدمَ وقوفِه على تلك الرِّوايةِ الخاليةِ مِن الزِّيادةِ مِن طَريقِ عبدِ الوهَّابِ في غيرِ حديثِ البخاريِّ دَليلٌ على أنَّ الخُلوَّ مِن الزِّيادةِ في رِوايةِ عبد الوهَّابِ هذه خِلافُ الأَكثرِ، حتى خارجَ رِواياتِ الصَّحيحِ المعروفةِ، ولعلَّ نُسخةَ الصَّحيحِ التي اعتمَدَ عليها

أبو مسعودٍ تكونُ ممَّا أُخِذَ عن رِوايةِ أبي ذَرٍّ الهَرَويِّ ونُسخَتِه التي سقَطَت منها هذه الزِّيادةُ، كما تقدَّمَ.

ورِوايةُ أبي ذَرٍّ ونُسخَتُه وإن كانتَا مِن الرِّواياتِ والنُّسخِ المُوثَّقةِ في عُمومِها، كما سبَقَ، إلَّا أنَّهما في هذا الموضعِ قد خالَفَتا أكثرَ رِواياتِ ونُسَخِ الصَّحيحِ المعروفةِ الموثَّقةِ؛ فيكونُ المُعتمَدُ ما هو ثابِتٌ عندَ الأكثرِ الموثَّقِ.

٥- وأيضًا يؤكِّدُ ثُبوتَ هذه الزِّيادةِ في سياقِ الحديثِ ابتداءً، وعَدمَ إدراجِها: ما يُقرِّرُه عامَّةُ مَن تكلَّم على هذه الزِّيادةِ، سواءٌ مَن نفَى ذِكْرَ البخاريِّ لها مطلقًا، أو مَن قرَّرَ ذِكرَه لها، وجعَلَ عدمَ وجودِها في بعضِ النُّسخِ سَببُه اختلافُ بعضِ الرُّواةِ عن البخاريِّ أو عمَّن بعدَه، كِلا الفَريقينِ متَّفقانِ على أنَّ عبدَ العَزيزِ بنَ مختارٍ لم ينفرِدْ بذِكْرِها، بل مِن الثِّقاتِ مَن تابَعَه في رِوايتِها وحدَها عن خالدٍ الحذَّاءِ، وفيهم مَن تابَعَه في رِوايتِها عن خالدٍ ضِمنَ سياقِ الحديثِ، وأيضًا خالدٌ الحذَّاءُ بَصْريٌّ، ومِن بينِ هؤلاءِ الثِّقاتِ مَن هو معدودٌ من أثبَتِ النَّاسِ في رِوايةِ البَصْريينَ، ويَحتجُّ البخاريُّ بروايتِه عن الحَذَّاءِ، كما سيأتي قريبًا.

فهذا يؤكِّدُ ضَبطَ خالدٍ الحَذَّاءِ لذِكْرِها، ويؤكِّدُ ضَبطَ عبدِ العزيزِ بنِ مختارٍ لثُبوتِها عن الحَذَّاءِ.

وبيانُ ذلك:

أنَّ الحُمَيديَّ بعدَ نَفيِ ذِكْرِ البخاريِّ لها يقولُ: «وأخرَجَها أبو بكرٍ البَرقانيُّ، وأبو بكرٍ الإسماعيليُّ قبلَه -يعني: قبلَ البَرقانيِّ»[(١)] وذلك في مُستخرَجَيهِما على صحيحِ البخاريِّ- ثمَّ قالَ: «وفي هذا الحديثِ عندَهما: أنَّ رسولَ اللَّهِ صلى اللَّه عليه وسلَّم قالَ: «**وَيحَ عمَّارٍ، تقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ، يدعُوهُم إلى الجنَّةِ ويدعُونَه إلى النَّارِ**»[(٢)].

أقولُ: ولم يتيسَّر لي الوقوفُ على رِوايةِ البَرقانيِّ، ولكن وقَفتُ على رِوايةِ الإسماعيليِّ، وهو متقدِّمٌ على البَرقانيِّ -كما ذكَرَ الحُمَيديُّ- وذلك بقُرابَةِ خمسينَ سَنةً[(٣)]، وقد وجَدتُ

(١) حيث تُوفِّي الإسماعيليُّ سنةَ ٣٧١هـ كما في «التَّذكرة»: ٣/ ٩٤٧- ٩٥١.
وتُوفِّي البَرقانيُّ سنةَ ٤٢٥هـ كما في «التَّذكرة» أيضًا: ٣/ ١٠٧٤، ١٠٧٥.

(٢) «الجمع بين الصَّحيحين» للحُمَيدي: ٢/ ٤٦٢.

(٣) يُنظَر تاريخُ وفاة كلٍّ منهما في: الحاشية قبلَ السَّابقة.

البيهقيَّ[١] أخرَجَ الحَديثَ مِن طَريقِ الإسماعيليِّ، ولاحَظتُ أنَّه رَوَاه من طَريقِ خالدِ بنِ عبدِ اللَّهِ الواسِطِيِّ، وإِسحاقِ بنِ شاهينَ الواسِطيِّ أيضًا، كِلاهُما عن خالدٍ، عن عِكرِمةَ به، باللَّفظِ المُشتَمِلِ على عبارَةِ: «**تقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ**».

ويُعتَبرُ خالدُ الواسِطيُّ وإسحاقُ بنُ شاهينَ الواسِطيُّ في رِوايةِ الإسماعيليِّ هذه مُتابِعَينِ مُتابعةً تامَّةً لعبدِ العَزيزِ بنِ المُختارِ في رِوايةِ الحَديثِ بإثباتِ عبارةِ: «**تقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ**» في سِياقِه، وخالدُ الواسِطيُّ: ثِقَةٌ، روَى له السِّتَّةُ[٢]، وإسحاقُ الواسِطيُّ: صَدوقٌ، من رِجالِ البخاريِّ والنَّسائيِّ[٣]

وكما أنَّ البَرقانيَّ مع تأخُّرِه قد اتَّفقَ مع الإسماعيليِّ في إثباتِ هذه الزِّيادةِ، كما ذكَرَ الحُميديُّ فيما تقدَّمَ، فإنِّي وجَدتُ مَن سبَقَ الإسماعيليَّ أيضًا إلى إثباتِها، وهو ابنُ حِبَّانَ -المُتوفَّى سنةَ (٣٥٤هـ)- حيث أخرَجَ الحَديثَ في «صحيحِه»[٤]، وذلك من

---

(١) في «الدَّلائل»: ٢/ ٥٤٧، ٥٤٨.

(٢) «التقريب» (ترجمة ١٦٤٧)، ويُنظَر: «التهذيب»: ٢/ ١٠٠.

(٣) «التقريب» (ترجمة ٣٥٩)، ويُنظَر: «التهذيب»: ١/ ٢٣٦.

(٤) كما في «الإحسانِ» ١٥/ حديث (٧٠٧٩).

طَريقِ خالدٍ الواسِطيِّ -وحدَه- عن خالدٍ الحذَّاءِ به، باللَّفظِ السَّابقِ ذِكرُ الحُميديِّ له.

ولم أجِد مَن تعقَّبَ ابنَ حِبَّانَ في تصحيحِ رِوايةِ الحَديثِ بهذا السِّياقِ المُشتمِلِ على تلك الزِّيادةِ.

وأمَّا أبو مسعودٍ الدِّمشقيُّ: فقد نفَى ذِكْرَ البخاريِّ لتلك الزِّيادةِ، وقرَّرَ ثُبوتَها عندَ غيرِه من رِوايةِ عبدِ العَزيزِ بنِ مختارٍ، كما قدَّمتُ، ثمَّ قرَّرَ ثُبوتَها أيضًا مِن رِوايةِ خالدِ بنِ عبدِ اللَّهِ الواسِطيِّ، ويزيدَ بنِ زُرَيعٍ، ومحبوبِ بنِ الحسَنِ، وشُعبَةَ، كُلُّهم عن خالدٍ الحذَّاءِ[1].

ويلاحَظُ أنَّ أبا مسعودٍ قد أضافَ عَددًا ممَّن تابَعَ عبدَ العَزيزِ ابنَ مختارٍ على رِوايةِ الحديثِ بهذه الزِّيادةِ، وقد قدَّمتُ تخريجَ رِوايةِ خالدٍ الواسِطيِّ التي أشارَ إليها.

أمَّا رِوايةُ شُعبَةَ: فقد أخرَجَها أحمدُ في «المُسنَدِ» عن محمَّدِ بنِ جعفرٍ، عن خالدٍ، عن عِكرِمةَ، عن أبي سَعيدٍ

(١) يُنظَر: «الجمعُ بين الصَّحيحين» للحُمَيدي: ٢/ ٤٦٢.

الخُدريِّ، أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قالَ لعمَّارٍ: «**تقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ**»[(١)] وهذا إسنادٌ كالشَّمسِ، كما تَرَى.

أمَّا روايةُ محبوبِ بن الحسَنِ فذُكِرَت فيها العِبارَةُ ضِمنَ سياقِ الحَديثِ، بلَفظِ: «**وَيحَ عمَّارٍ، تقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ، يدعُوهُم إلى الجنَّةِ ويدعُونَه إلى النَّارِ**»... الحديثَ، كما عندَ أحمدَ في «المُسنَدِ»[(٢)]، ومحبوبٌ هذا قد أخرَجَ له البخاريُّ مقرونًا بـ«قُرةَ بنِ خالدٍ» كِلاهُما عن خالدٍ الحذَّاءِ[(٣)].

وأمَّا رِوايةُ يزيدَ بنِ زُرَيعٍ: فقد أخرَجَها ابنُ حِبَّانَ في «صحيحِه»[(٤)] وذلك مِن طَريقِ محمَّدِ بنِ المِنْهالِ الضَّريرِ، حدَّثَنا يزيدُ بنُ زُرَيعٍ، حدَّثنا خالدٌ الحذَّاءُ، به، بلَفظِ: «**وَيحَ ابنِ سُميَّةَ، تقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ، يدعُوهُم إلى الجنَّةِ، ويدعُونَه إلى النَّارِ**»؛ فيَزيدُ بنُ زُرَيعٍ مُتابعٌ لعَبدِ العَزيزِ، كما أنَّه مِن رِجالِ

---

(١) «المُسنَد»: ١٧/ حديث (١١١٦٦).

(٢) «المُسنَد»: ١٨/ حديث (١١٨٦١).

(٣) «التعديل والتجريح» للباجي: ٢/ ٦٢٧ ترجمة (٤٧٠)، و«تهذيب الكمال» للمِزِّيِّ: ٢٥/ ٧٤.

(٤) كما في «الإحسانِ»: ١٥/ حديثُ (٧٠٧٨).

الجماعةِ، ومِن الأَثباتِ، وقد أخرَجَ له الشَّيخانِ من رِوايتِه عن خالدٍ الحذَّاءِ احتجاجًا[(١)]، ويُعتبرُ يَزيدُ مِن أَثبتِ النَّاسِ في رِوايةِ البَصْريين[(٢)]، وخالدٌ الحذَّاءُ بَصْريٌّ؛ فتكونُ رِوايةُ ابنِ زُرَيعٍ هذه مِن أَثبَتِ المُتابَعاتِ لعبدِ العَزيزِ بنِ مختارٍ، وقد أخرَجَ البخاريُّ من رِوايةِ يزيدَ بنِ زُرَيعٍ، عن خالدٍ الحذَّاءِ، عن عِكرِمةَ بعضَ ما قرَّرَ الحافظُ ابنُ حجَرٍ أنَّ مَدارَه على خالدٍ[(٣)]

ومحمدُ بنُ المِنْهالِ -الرَّاوي عن يزيدَ في إسنادِ ابنِ حِبَّانَ السَّابقِ- يُعتَبرُ من شُيوخِ البخاريِّ ومُسلم، وقد أخرَجا له في صحيحَيْهِما من رِوايتِه عن يزيدَ بنِ زُرَيعٍ[(٤)]، كما أنَّه يُعتَبرُ من الأَثْباتِ في رِوايتِه عن ابنِ زُرَيعٍ[(٥)].

---

(١) «التعديل والتجريح» للباجي: ٣/ ١٢٢٩، ١٢٣٠، و«تهذيب الكمال»: ٣٢/ ١٢٤- ١٣٠.

(٢) «التهذيب» لابنِ حجَرٍ: ١١/ ٣٢٥- ٣٢٨.

(٣) «البخاري» مع «فتحِ الباري» لابنِ حجَر، كتابُ الحيضِ، بابُ الاعتكافِ للمُستحاضَةِ، حديث (٣١٠).

(٤) يُنظَر: «تهذيب الكمال»: ٢٦/ ٥٠٩-٥١١، و«التعديل والتجريح» للباجي: ٢/ ٦٤٦.

(٥) المصدَرين السَّابقين.

وعليه: فإنَّ رِوايةَ ابنِ حِبَّانَ هذه يُعتَبرُ رِجالُ إسنادِها مِن شَرطِ البخاريِّ، وبالتالي لا يتوجَّهُ ما أشارَ إليه ابنُ حجَرٍ مِن أنَّ البخاريَّ لم يذكُرِ الرِّوايةَ التي فيها عبارةُ: «**تقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ**» ضِمنَ سياقِ الحَديثِ؛ لعدمِ وجودِها مِن سَماعِ أبي سَعيدٍ من الرَّسولِ ﷺ بإسنادٍ على شَرطِه[1].



(١) يُنظَر: «فتح الباري» لابن حجَرٍ: ١/ ٥٤٢، ٥٤٣.

الخُلاصَةُ

١- ومِن كلِّ ذلك يظهَرُ لنا: أنَّ الرَّاجِحَ هو ثُبوتُ عبارةِ: «**تقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ**» عَقِبَ عبارةِ: «**وَيحَ عمَّارٍ**» في «صحيحِ البخاريِّ»، ضِمنَ سياقِ حَديثِ أبي سَعيدٍ الخُدريِّ، وذلك في كِلا الموضِعَينِ اللَّذين أخرَجَ البخاريُّ الحَديثَ فيهما.

وذلك بناءً على ثُبوتِها في أكثرِ رِواياتِ ونُسَخِ الصَّحيحِ المُوثَّقةِ، والمعروفةِ المُتداوَلةِ.

٢- بناءً على ما تقدَّمَ: فإنَّه يكونُ القولُ بعَدَمِ ذِكرِ البخاريِّ إطلاقًا لهذه العبارَةِ في صَحيحِه قَولًا مَردودًا على قائلِه، بما قدَّمتُه من الأدِلَّةِ المتعدِّدَةِ، وكذلك القَولُ بأنَّها مُدرَجةٌ في روايةِ البخاريِّ هذه بواسِطَةِ غيرِه.

٣- أنَّ خالدًا الحذَّاءَ قد رَوَى عنه هذه الزِّيادةَ ضِمنَ حَديثِ أبي سَعيدٍ أَكثرُ من ثِقَةٍ، ممَّن هُم على شَرطِ البخاريِّ، ومنهم:

شُعبَةُ بنُ الحجَّاجِ، كما تقدَّمَ، وبذلك لا يُعتَبرُ تفَرُّدُه بها قادحًا، أو محلَّ نظَرٍ.



المبحَثُ السَّادسُ

أَثرُ ثُبوتِ هذه الزِّيادةِ في فِقْه الحَديثِ

مِن أهَمِّ ما يوضِّحُ فائدةَ البحثِ والتَّمحيصِ السَّابقِ في ثُبوتِ زِيادةِ: «**تقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ**» ضِمنَ سياقِ حَديثِ أبي سَعيدٍ هذا في «صحيحِ البخاريِّ» هو أَثرُ ثُبوتِها من عدَمِه فيما يُستَفادُ من الحَديثِ من أحكامٍ فِقهيَّةٍ شَرعيَّةٍ.

فعندَما تصدَّى شُرَّاحُ البخاريِّ لهذا الحديثِ اختلَفُوا في شَرحِ هذا الموضِعِ، تبَعًا لاختلافِ نُسَخِهم في ذِكْرِ هذه العبارةِ في سياقِ الحَديثِ أو عدمِ ذِكْرِها.

فمَن جاءَت نُسخَتُه من الصَّحيحِ بدونِ هذه الزِّيادةِ؛ هكذا: «**وَيحَ عمَّارٍ، يدعُوهُم إلى الجنَّةِ** -أو: **إلى اللَّهِ**- **ويدعُونَه إلى النَّارِ**»- وجَدَ أنَّ عائدَ الضَّميرَينِ في «**يدعُونَه**» غيرُ مُصرَّحٍ به في الحديثِ، وعليه اختلَفَ نظَرُ الشُّرَّاحِ في تقْديرِه، كما سيأتي.

ومَن جاءَت نُسخَتُه من الصَّحيحِ بإثباتِ هذه الزِّيادةِ؛ هكذا: «**وَيحَ عمَّارٍ، تقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ، يدعُوهُم إلى الجنَّةِ، ويدعُونَه إلى النَّارِ**»- وجَدَ عائدَ الضَّميرَينِ مذكورًا قبلَهما، وهو «**الفِئةُ الباغيةُ**» التي تقتُلُه؛ فارتفَعَ بذلك الخِلافُ في تقديرِ عائدِ الضَّميرَينِ، ويبقَى الجَوابُ عن المَحْذورِ في ذلك كما سيأتي.

فمِمَّن جاءَت نُسخَتُه من الصَّحيحِ بدونِ الزِّيادةِ: المُهَلَّبُ بنُ أبي صُفرَةَ، وابنُ بطَّالٍ، وتابعَهُم جماعةٌ من الشُّرَّاحِ، فقَدَّروا عائدَ الضَّميرَينِ بأنَّهم الخَوارِجُ الذين بعَثَ إليهم عليُّ بنُ أبي طالبٍ عمَّارًا رضي اللَّهُ عنه يدعُوهُم إلى الجماعةِ، وعلَّلوا ذلك بأنَّه لا يصِحُّ في أحَدٍ من الصَّحابةِ أنَّه يدعو عمَّارًا إلى النَّارِ -يعني: إلى الأسبابِ الموصِّلةِ لها، والعياذُ باللَّهِ- لأنَّه لا يجوزُ أن يتَأَوَّلَ عليهم إلَّا أفضلَ التَّأويلِ[1].

وذكَرَ ابنُ بطَّالٍ ومَن تابعَه أيضًا: أنَّه يُمكِنُ تقديرُ عائدِ الضَّميرَينِ بـ«كفَّارِ مكَّةَ» مِن قُريشٍ وغيرِهم، وأنَّه عبَّرَ بالمُستقبَلِ

---

(١) «فتح الباري» لابن حجر: ١/ ٥٤٢، و«عُمدة القاري»: ٤/ ٢٤، (كتابُ الصَّلاةِ، بابُ التعاونِ على بناءِ المسجدِ).

في «يدعُوهُم» و«يدعُونَه» وأُريدَ الماضي، حين كانَ عمَّارٌ يتمسَّكُ بدينِه، وكُفَّارُ مكَّةَ يعذِّبونَه، ويدعُونَه إلى الكُفرِ المؤدِّي إلى النَّارِ(١)

ويُلاحَظُ أنَّ هذَينِ التَّقديرَينِ غيرُ متَوافِقَينِ مع الواقِعِ الزَّمَنيِّ الذي قيلَ فيه هذا الحديثُ، ولا مع الوَقتِ الذي قُتِلَ فيه عمَّارٌ ﵁.

ولهذا: فإنَّ ابنَ حجَرٍ ومعاصِرَه العَينيَّ لم يَرتَضيا هذَينِ التَّقديرَينِ؛ فبالنِّسبَةِ لتَقديرِ عائدِ الضَّميرَينِ بأنَّهم «الخَوارِجُ» قالَ ابنُ حجَرٍ: وفيه نَظَرٌ من أوجُهٍ:

أحَدُها: أنَّ الخوارِجَ إنَّما خرَجوا على عليٍّ رضي اللَّه عنه بعدَ قتلِ عمَّارٍ، بلا خِلافٍ بينَ أهلِ العِلمِ بذلك، فإنَّ ابتِداءَ أَمرِ الخَوارجِ كان عَقِبَ التَّحكيمِ، وكان التَّحكيمُ عندَ انتِهاءِ القِتالِ بصِفِّينَ، وكان قَتلُ عمَّارٍ قبلَ ذلك قَطعًا، فكيف يبعثُه إليهم عليٌّ بعدَ مَوتِه؟

---

(١) «عُمدة القاري» للعَيني: ١١/ ٣٥٠، ٣٥١ (كتابُ الجهادِ، بابُ مسحِ الغُبارِ عن النَّاسِ في سَبيلِ اللَّهِ)، ويُنظَر: «الفتح» لابن حجر: ١/ ٥٤٢، و«إرشاد السَّاري»: ٥/ ٤٩.

ثانيها: أنَّ الذين بعَثَ إليهم عليٌّ عمَّارًا إنَّما هُم أهلُ الكُوفَةِ، بعَثَه يستنفِرُهُم على قِتالِ عائِشةَ ومَن معَها قبلَ وَقعةِ الجَمَلِ، وكان فيهِم مِن الصَّحابةِ جماعةٌ، كمَن كانَ مع مُعاويَةَ وأفضلُ، فما فَرَّ منه المُهلَّبُ[1] وقَعَ في مِثلِه، مع زِيادَةِ إطلاقِه عليهِم تسميةَ «الخَوارِجِ»، وحاشاهُم مِن ذلك.

ثالثُها: أنَّه شرَحَ على ظاهرِ ما وقَعَ في هذه الرِّوايةِ النَّاقصةِ، ثمَّ ذكَرَ ما قدَّمتُه من دَلائلِ ثُبوتِ الرِّوايةِ الكامِلةِ بذِكْرِ زِيادةِ: «**تقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ**» فيها، وبها يتحَدَّدُ عائِدُ الضَّميرَينِ نصًّا، ويُستبعَدُ الخلافُ في تقديرِه[2].

وبنحوِ جَوابِ ابنِ حجَرٍ هذا أجابَ العَينيُّ كذلك[3].

وبالنِّسبةِ لتقديرِ عائِدِ الضَّميرَينِ بأنَّه: «كفَّارُ مكَّةَ من قُريشٍ وغيرِهم»، قالَ العَينيُّ: «وهذا أيضًا لا يصِحُّ؛ لأنَّه وقَعَ في

---

(١) يعني: التخرُّجَ من وَصْفِ بعضِ الصَّحابةِ -وهم مَن كانوا مع مُعاويةَ- بأنَّهم يدعُونَ عمَّارًا إلى النَّارِ.

(٢) يُنظَر: «فتح الباري»: ١/ ٥٤٢.

(٣) «عُمدة القاري»: ٤/ ٢٤.

رِوايةِ ابنِ السَّكَنِ وكَريمَةَ وغيرِهما زِيادَةُ توضيحٍ بأَنَّ الضَّميرَ يعودُ على قتَلَةِ عمَّارٍ، وهُم أهلُ الشَّامِ»[١].

لكنَّ هذا التَّحديدَ لعائِدِ الضَّميرَينِ فيه محذورٌ قرَّرَه العَينيُّ بقولِه: «فإنْ قيلَ: كانَ قَتلُ عمَّارٍ بصِفِّينَ، وكانَ مع عليٍّ رضي الله عنه، وكان الذين قتَلُوه مع مُعاويَةَ، وكانَ معَه جماعَةٌ مِن الصَّحابةِ، فكيفَ يجوزُ أن يدعوَه إلى النَّارِ؟»[٢]

ثمَّ ذكَرَ ما تقدَّمَ من جَوابِ ابنِ بطَّالٍ ومَن تابَعَه بجَعلِ عائدِ الضَّميرَينِ: «الخَوارجَ»، أو «كُفَّارَ مكَّةَ».

وفي الموضِعِ الثَّاني للحَديثِ عندَ البخاريِّ قالَ العَينيُّ: إنَّ ابنَ بطَّالٍ تأدَّبَ؛ حيثُ لم يتعرَّضْ إلى ذِكْرِ صِفِّينَ، إبعادًا لأهلِها عن نِسبَةِ البَغْيِ إليهِم[٣]

ولكنَّ العَينيَّ بعدَ تقريرِ ثُبوتِ الزِّيادَةِ في عَدَدٍ من رِواياتِ نُسَخِ الصَّحيحِ المُوثَّقةِ كما تقدَّمَ - ذكَرَ ما تقدَّم أيضًا من قَولِ

---

(١) «عُمدة القاري»: ٤/ ٢٤.

(٢) المصدر السَّابق.

(٣) السابق: ١١/ ٣٥١.

الحُمَيديِّ بحَذفِ البخاريِّ لتلك الزِّيادةِ، ثمَّ أَعقَبَ ذلك بما يُفيدُ تَرجيحَه ثُبوتَ هذه الزِّيادَةِ في الحَديثِ، مع تقديمِ ما رآه جَوابًا صَحيحًا عن المَحذورِ الذي يمكِنُ تَرتُّبُه علَى ذلك.

فقال: «والجَوابُ الصَّحيحُ في هذا: أنَّهم[1] كانوا مجتهِدينَ، ظانِّينَ أنَّهم يدعُونَه إلى الجنَّةِ، وإن كانَ في نفسِ الأمرِ خِلافُ ذلك، فلا لَوْمَ عليهِم في اتِّباعِ ظُنُونِهم»[2].

أمَّا الحافِظُ ابنُ حجَرٍ: فبعدَ أن أَجابَ بنحوِ هذا عادَ فاستَظهَرَ أنَّ البخاريَّ حذَفَ تلك الزِّيادةَ عمدًا لمقصدٍ رآهُ، وأنَّ وجودَها فيما وُجِدَت فيه مِن الرِّواياتِ والنُّسَخِ يُعتَبَرُ إدرَاجًا، كما تقدَّمَ تفصيلُ كلامِه والجَوابُ عنه.

وقد تبِعَه القَسطَلَّانيُّ فيما عدا القولَ بالإدراجِ، كما قدَّمتُ أيضًا.

لكن ما صَحَّحَه الإمامُ العَينيُّ مِن الجَوابِ عمَّا يُفيدُه ظاهِرُ

---

(١) يعني: أصحابَ مُعاويةَ رضي الله عنه الذين قَتَلوا عمَّارًا بصِفِّينَ. «إرشاد السَّاري»: ١/ ٤٤١.

(٢) «عُمدة القاري»: ٤/ ٣٥١.

الحَديثِ مع ثُبوتِ تلك الزِّيادةِ هو الذي يؤيِّدُه قولُ الحافِظِ ابنِ كثيرٍ مِن قبلِه؛ حيثُ قالَ: «ولا يَلزَمُ مِن تسميةِ أصحابِ مُعاويةَ «بُغاةً» تكفيرَهم، كما يحاوِلُ جهَلةُ الفِرقةِ الضَّالَّةِ مِن الشِّيعَةِ، وغيرِهم؛ لأنَّهم وإن كانوا بُغاةً في نفسِ الأَمرِ، فإنَّهم كانوا مجتهِدينَ فيما تعاطَوه مِن القِتالِ، وليسَ كلُّ مجتهدٍ مُصيبًا، بل المُصيبُ له أَجرانِ، والمُخطِئُ له أَجرٌ». أ هـ[١].

وبهذا يَندفِعُ ما خشِيَه مَن يقولُ بحَذفِ عبارَةِ: «**تقتُلُه الفِئةُ الباغيةُ**» مِن سياقِ حديثِ أبي سَعيدٍ هذا عندَ البخاريِّ، وما قد يكونُ خشِيَه أيضًا الحافظُ ابنُ حجَرٍ في قولِه بإدْراجِها في تلك الرِّوايةِ.

ويتَّضِحُ أيضًا سَلامةُ الحُكْمِ الشَّرعيِّ المُستفادِ مِن الحَديثِ على ضَوءِ ثُبوتِها في سياقِه قبلَ قولِه ﷺ: «**يَدعُوهُم إلى الجنَّةِ**[٢]**، ويدعُونَه إلى النَّارِ**»[٣].

---

(١) «البداية والنهاية»: ٤/ ٥٣٨ (السَّنةُ الأولى للهِجرةِ).

(٢) يعني: يدعُوهُم إلى سببِها، وهو طاعَةُ الإمامِ عليٍّ رضي الله عنه، باعتبارِه الإمامَ الواجبَ الطَّاعةِ إذ ذاك. «الفتح»: ١/ ٥٤٢.

(٣) يعني: سبَبَها، وهو دَعوتُهم إلى خِلافِ ما تقدَّمَ. «الفتح»: ١/ ٥٤٢.

وعلَيه: فلا يكونُ هناكَ محذورٌ شَرعًا في ثُبوتِ تلك العِبارَةِ في سياقِ رِوايةِ البخاريِّ[١]، كما جاءَت في أكثرِ رِواياتِ ونُسَخِ الصَّحيحِ المعروفةِ والمُوثَّقَةِ، حسبما أَوصَلَتنا إلى ذلك فقراتُ هذا البَحثِ، التي أرجو اللَّهَ تعالى -كما يسَّرَها- أن يجعَلَ التَّوفيقَ حَليفَها، إنه وَليُّ ذلك والقادِرُ عليه، آمين، وصلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم وبارَكَ على عبدِه ورَسُولِه محمَّدٍ، وعلَى آلِه وصحبِه وسلَّمَ.



(١) أمَّا ثُبوتُها مُفردةً: فقد ذكَرَ ابنُ حجَرٍ ورودَها عن ثلاثةَ عشرةَ صَحابيًّا، ثمَّ قالَ: «وغالِبُ طُرُقِها صَحيحةٌ أو حَسَنةٌ»، ثمَّ ذكَرَ أنَّه ورَدَ عن جماعةٍ آخَرينَ من الصَّحابةِ يطولُ ذِكْرُهم. «الفتح»: ١/ ٥٤٣.

ثَبَتُ المصادرِ والمراجعِ

- «**إتحاف السَّادة المُتَّقين بشرح إحياء علوم الدين**»، لمحمد مرتضى الزَّبيدي (ت. ١٢٠٥هـ) مؤسسة التاريخ العربي، بيروت: ١٤١٤هـ.
- «**إتحاف المَهَرة بالفوائد المبتكَرة من أَطراف العَشرة**»، لأحمد بن عليٍّ بن حجَر العَسقلانيِّ (ت. ٨٥٢هـ)، تحقيق: عدد من الباحثين بمَركز خِدمة السُّنَّة والسِّيرة بالمدينة المنوَّرة، مجمع الملك فهد لطباعة المُصحف الشَّريف، سنة ١٤١٥هـ وما بعدها.
- «**إرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاريِّ**» مع «**شرح صحيح مسلم**» لمحيي الدِّين يَحيى بن شَرَف النَّووي (ت. ٦٧٦هـ)، لأحمد بن محمَّد القَسطَلَّانيِّ (ت. ٩٢٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، سنة ١٤٠٣هـ.
- «**أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري**»، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطَّابي (ت. ٣٨٨هـ)، تحقيق: محمد بن سعد آل سعود، مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرَّمة: ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م.
- «**إفادة النَّصيح في التَّعريف بسَنَد الجامع الصَّحيح**»، لأبي عبد اللَّه محمد ابن عمر بن محمد، المعروف بابن رُشيد (ت. ٧٢١هـ)، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، الدار التونسية للنشر، بتونس، (د. ت).

- «**الاقتراح في بيان الاصطلاح**» لمحمد بن علي بن وهب، المعروف بابن دقيق العيد (ت. ٧٠٢هـ)، تحقيق: قحطان عبد الرحمن الدُّوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة الأولى: ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- «**البداية والنهاية**»، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت. ٧٧٤هـ) تحقيق: مجموعة من الباحثِين، دار هجر، القاهرة، الطَّبعة الأُولى: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

- «**البَدر المُنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشَّرح الكبير**» للرَّافعي (ت. ٦٢٣هـ)، لسِراج الدِّين عمر بن عليٍّ الأنصاري، المعروف بابن المُلقِّن (ت. ٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيطِ وآخرين، دار الهجرة، بالرِّياض، سنة ١٤٢٥هـ.

- «**تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**»، لشمس الدِّين محمَّد بن أحمد بن عثمان الذَّهبي (ت. ٧٤٨هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية: سنة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

- «**تاريخِ بغداد**»، لأبي بكرٍ أحمد بن عليٍّ الخَطيب (ت. ٤٦٣هـ)، مصوَّرة بواسطة دار الكتاب العربيِّ، بيروت، (د. ت).

- «**تاريخ دمشق**»، لأبي القاسم علي بن الحسن، المعروف بابن عساكر (ت. ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت: ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

- «**تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**» لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت. ٧٤٢هـ)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين (ت. ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م)، المكتب الإسلامي، بيروت، والدار القيِّمة، الهند، الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- «**تَذكِرة الحفَّاظ**» مع ذُيوله، لشمس الدِّين محمد بن أحمد الذَّهبي (ت. ٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الرَّحمنِ المعلمي (ت. ١٣٨٦هـ)، مصوَّرة بواسطة دار الفكر العربي، بيروت، (د. ت).
- «**التَّعديل والتَّجريح لمَن خرَّج له البخاري في الجامع الصَّحيح**»، لأبي الوليد سُليمان بن خَلَف الباجي (ت. ٤٧٤هـ)، تحقيق: الأخ الدكتور: أبو لبابة حُسين، دار اللواء، الرِّياض، سنة ١٤٠٦هـ.
- «**تغليق التعليق على صحيح البخاري**»، لأحمد بن عليٍّ بن حجر العَسقلاني (ت. ٨٥٢هـ)، تحقيق: سعيد القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت، دار عمار، عمان، الأردن، الطَّبعة الأولى: سنة ١٤٠٥هـ.
- «**تقريب التهذيب**»، لأحمد بن علي بن حجر العَسقَلاني (ت. ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمَّد عوَّامة، دار الرَّشيد، سُورية، سنة ١٤٠٦هـ.
- «**التقييد لمعرفة رُواة السُّنن والمَسانيد**»، لمحمَّد بن عبد الغَني، الشَّهير بابن نُقطَةَ (ت. ٦٢٩هـ)، تحقيق: لجنة دائرة المعارف العثمانية، الهند، سنة ١٤٠٣هـ.
- «**تلخيص مُستدرَك الحاكم**»، لشمس الدِّين محمَّد بن أحمد بن عثمان الذَّهبي (ت. ٧٤٨هـ)، مع «المُستدرَك» للحاكم (ت. ٤٠٥هـ).

- «**تهذيب الأسماء واللُّغات**»، لمحيي الدِّين يَحيى بن شَرَف النَّووي (ت. ٦٧٦هـ)، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٦م.
- «**تهذيب التَّهذيب**»، لأحمد بن علي بن حجر العَسقَلاني (ت. ٨٥٢هـ)، مصوَّرة عن الطَّبعة الهنديَّة بواسطة دار صادر، بيروت، (د. ت).
- «**تهذيب الكَمال في أسماء الرِّجال**»، لأبي الحجَّاج يوسف بن عبد الرَّحمن المِزِّي (ت. ٧٤٢هـ)، تحقيق: بشَّار عوَّاد معروف، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، سنة ١٤١٣هـ.
- «**الجامع الصَّحيح**»، لمحمَّد بن إسماعيل البخاريِّ (ت. ٢٥٦هـ)، مع «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (ت. ٨٥٢هـ)، المكتب الإسلامي، تركيا، سنة ١٣٩٩هـ، مصوَّرة عن طبعة إستانبول سنة ١٣١٥هـ.
- «**الجامع الصَّحيح**»، لمحمَّد بن إسماعيل البخاريِّ (ت. ٢٥٦هـ)، مُصوَّرة بواسطة دار الجيل، لبنان، عن الطَّبعة السُّلطانية، (د. ت).
- «**الجمْع بين الصَّحيحين**»، لأبي عبد اللَّه محمَّد بن فتوح الحُمَيدي (ت. ٤٨٨هـ)، تحقيق: الأخ الدكتور علي البواب، دار ابن حزم، بيروت، سنة ١٤١٩هـ.
- «**الدُّرر الكامِنة**»، لأحمد بن عليِّ بن حجر العَسقلاني (ت. ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الثانية: سنة ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- «**دلائل النُّبوَّة**»، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن عليٍّ البَيهقيِّ (ت. ٤٥٨هـ) دار الرَّيَّان للتُّراث، الطَّبعة الأُولى: ١٤٠٨هـ.

- «**الدِّيباج المُذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**» لإبراهيم بن علي بن فرحون اليعمري (ت. ٧٩٩هـ)، تحقيق: الأحمدي أبو النُّور (ت. ١٤٣٧هـ- ٢٠١٥م)، دار التراث، القاهرة، (د. ت).
- «**ذيل تذكرة الحفَّاظ**»، مع «**تذكرة الحفَّاظ**».
- «**سِيَر أَعلام النُّبلاء**»، لشمس الدِّين محمَّد بن أحمد بن عثمان الذَّهبي (ت. ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط (ت. ١٤٣٨هـ) وآخرين، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ وما بعدها.
- «**شرح صحيح البخاري**» مع «**إرشاد السَّاري**» وغيره، لمحيي الدِّين يحيى بن شَرَف النَّووي (ت. ٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ت).
- «**شرح صحيح مسلم**»، لمحيي الدِّين يَحيى بن شَرَف النَّووي (ت. ٦٧٦هـ)، مؤسَّسة قُرطُبة، مصر، سنة ١٤١٤هـ.
- «**العِبَر**»، لشمس الدِّين محمَّد بن أحمد بن عثمان الذَّهبي (ت. ٧٤٨هـ)، تحقيق: صلاح الدين المنجد (ت. ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م)، مطبعة حكومة الكويت، سنة ١٩٨٤م.
- «**عُمدة القاري شرح صحيح البخاري**» ومعه «**صحيح البخاري**»، لبدر الدِّين محمود بن أحمد العَيني (ت. ٨٥٥هـ)، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، سنة ١٣٩٢هـ.
- «**فتح الباري بشرح صحيح البخاري**» ومعه «**صحيح البخاري**»، لأحمد ابن عليٍّ بن حجر العَسقلاني (ت. ٨٥٢هـ)، مصطفى البابي الحلبي، بمصر، سنة ١٣٧٨هـ.

- «**فتح الباري بشرح صحيح البخاري**» ومعه «**صحيح البخاري**»، لأحمد ابن علي بن حجر العسقلاني (ت. ٨٥٢هـ)، بترقيم: محمَّد فؤاد عبد الباقي، مُصوَّرة عن الطَّبعة السَّلفية، (د. ت).
- «**فتح الباري بشرح صحيح البخاري**»، لعبد الرَّحمن بن أحمد، المعروف بابن رجب الحنبلي (ت. ٧٩٥هـ)، تحقيق: طارق عوض اللَّه، دار ابن الجوزي، الدَّمَّام، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.
- «**كشف الأستارِ عن زوائدِ البزَّار**»، لنور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت. ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي (ت. ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- «**المُستدرَك على الصَّحيحين**»، لأبي عبد اللَّه محمَّد بن عبد اللَّه الحاكم (ت. ٤٠٥هـ)، دار الكتابِ العربي، بيروت، (د. ت).
- «**المُسنَد**»، لأبي عبد اللَّه أحمد بن حنبل الشيباني (ت. ٢٤١هـ) تحقيق: شعيب الأَرنَؤوط (ت. ١٤٣٨هـ) وعادل مرشد، وغيرهما، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطَّبعة الأولى: سنة ١٤٢١هـ.
- «**مشارق الأنوار على صحاح الآثار**»، للقاضي عياض بن موسى اليَحصبي (ت. ٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة، تونس، ١٣٣٣هـ.
- «**المُعجَم المُختصُّ بالمُحدِّثين**»، لشمس الدِّين محمَّد بن أحمد الذَّهبي (ت. ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- «**المعجم الوسيط**»، لإبراهيم مصطفى وآخرين، مجمع اللغة العربية

بالقاهرة، دار الدعوة، إستانبول، الطبعة الثانية: **١٩٧٢**م.

- «**المُغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار**» لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت. ٨٠٦هـ)، تحقيق: أشرف عبد المقصود، أضواء السَّلف، (د.ت).
- «**مُقدِّمة اليُونيني لنُسخته من صحيح البخاري**»، تحقيق: مفلح الشمري (مطبوعة على الآلة الكاتبة).
- «**النُّكت على مقدمة ابن الصلاح**» لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت. ٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- «**هَدي الساري**» = «**فتح الباري بشرح صحيح البخاري**».

الفِهرسُ التّفصيليّ لموضوعاتِ الكِتابِ